الأمم المتحدة S/PV.9498

# مجلس الأمن

السنة الثامنة والسبعون

مؤقت

## الجلسة 9498

الجمعة، 8 كانون الأول/ديسمبر 2023، الساعة 10/00

نيويورك

| | | |
|---|---|---|
| *الرئيس* | السيد دي لا غاساكا لوبيس دومينغيس/السيد مونتالفو سوسا | (إكوادور) |
| *الأعضاء:* | الاتحاد الروسي | السيد بوليانسكي |
| | ألبانيا | السيدة دوتلاري |
| | الإمارات العربية المتحدة | السيد أبو شهاب |
| | البرازيل | السيد فرانسا دانيز |
| | سويسرا | السيدة بيرسفيل |
| | الصين | السيد جانغ جون |
| | غابون | السيد بيانغ |
| | غانا | السيدة أوبونغ – نتيري |
| | فرنسا | السيد دو ريفيير |
| | مالطة | السيدة غات |
| | المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية | السيدة باربرا وودوارد |
| | موزامبيق | السيد فرناندیز |
| | الولايات المتحدة الأمريكية | السيد وود |
| | اليابان | السيد إيشيكاني |

**جدول الأعمال**

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

رسالة مؤرخة 6 كانون الأول/ديسمبر 2023 موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن (S/2023/962)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room AB-0601 (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

23-39543 (A)

الرجاء إعادة التدوير

وثيقة ميسّرة

*افتُتِحت الجلسة الساعة 10/05.*

**إقرار جدول الأعمال**

*أقر جدول الأعمال.*

**الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين**

**رسالة مؤرخة 6 كانون الأول/ديسمبر 2023 موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن (S/2023/962)**

**الرئيس** (*تكلم بالإسبانية*): وفقا للمادة 37 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي إسرائيل وإندونيسيا وقطر ومصر إلى المشاركة في هذه الجلسة.

وأقترح أن يدعو المجلس المراقب الدائم لدولة فلسطين ذات مركز المراقب لدى الأمم المتحدة إلى المشاركة في الجلسة، وفقا للنظام الداخلي المؤقت والممارسة السابقة المتبعة في هذا الصدد.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

ووفقا للمادة 39 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو أيضا سعادة السيدة هيدا سامسون، القائمة بالأعمال بالنيابة لوفد الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وأود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2023/962، التي تتضمن نص رسالة مؤرخة 6 كانون الأول/ديسمبر 2023 موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن.

أعطي الكلمة الآن لمعالي الأمين العام أنطونيو غوتيريش.

**الأمين العام** (*تكلم بالإسبانية*): أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة لمجلس الأمن استجابة لرسالتي المؤرخة 6 كانون الأول/ديسمبر 2023 بشأن الحالة في غزة وإسرائيل (S/2023/962).

(تكلم بالإنكليزية)

كتبت إلى مجلس الأمن مستشهدا بالمادة 99 من ميثاق الأمم المتحدة لأننا نقف على حافة الانهيار. وهناك خطر كبير من الانهيار التام لمنظومة الدعم الإنساني في غزة، الأمر الذي ستكون له عواقب مدمرة. ونتوقع أن يؤدي ذلك إلى انهيار كامل للنظام العام وزيادة الضغط من أجل النزوح الجماعي إلى مصر. وأخشى أن تكون العواقب مدمرة لأمن المنطقة بأسرها. وقد شهدنا بالفعل امتداد الأوضاع إلى الضفة الغربية المحتلة ولبنان وسورية والعراق واليمن. ومن الواضح، في رأيي، أن ثمة خطرا جديا من أن تتفاقم التهديدات القائمة لصون السلام والأمن الدوليين.

ويرتبط خطر انهيار المنظومة الإنسانية ارتباطا جوهريا بالافتقار التام لسلامة وأمن موظفينا في غزة وبطابع العمليات العسكرية وشدتها، وهي عوامل تحد للغاية من إمكانية الوصول إلى الأشخاص الذين هم في أمس الحاجة للمساعدة. إن الخطر الذي يتهدد سلامة وأمن موظفي الأمم المتحدة في غزة لم يسبق له مثيل. وقد قُتل بالفعل أكثر من 130 من زملائي، والكثيرون منهم لقوا حتفهم مع أفراد أسرهم. وهذه أكبر خسارة منفردة في الأرواح في تاريخ منظمتنا. ويأخذ بعض موظفينا أطفالهم إلى العمل حتى يعرفوا أنهم سيعيشون معا أو يموتون معا.

وقد تشاطر الزملاء رسائل مفجعة من الموظفين يتوسلون من أجل مساعدتهم. وأبلغني وكيل الأمين العام لإدارة شؤون السلامة والأمن بأن جميع الوسائل الممكنة للتخفيف من المخاطر التي يتعرض لها الموظفون داخل غزة، باستثناء الإجلاء، غير متاحة بسبب الطريقة التي تطور بها هذا الصراع. ولا يمكنني أن أشدد بما فيه الكفاية على أن الأمم المتحدة ملتزمة التزاما تاما بالبقاء وتقديم الخدمات لأهالي غزة. وأشيد بالعاملين في مجال المعونة الإنسانية الأبطال الذين ما زالوا ملتزمين بعملهم على الرغم من المخاطر الهائلة على صحتهم وحياتهم. ولكن الحالة أصبحت لا تُحتمل ببساطة.

ودعا المجلس، في القرار 2712 (2023)، إلى "زيادة توفير هذه الإمدادات لتلبية الاحتياجات الإنسانية للسكان المدنيين، وخاصة الأطفال" (الفقرة 4). ويؤسفني بالغ الأسف أن أبلغ المجلس بأن الوفاء بتلك الولاية أصبح مستحيلا في ظل الظروف الراهنة في الميدان. ولم تعد الظروف اللازمة لإيصال المعونة الإنسانية على نحو فعال

قائمة. إن معبر رفح غير مصمم لعبور مئات الشاحنات، وهو ما يمثل عقبة رئيسية. ولكن حتى لو سُمح بدخول إمدادات كافية إلى غزة، فإن القصف المكثف والأعمال القتالية والقيود الإسرائيلية المفروضة على الحركة ونقص الوقود وانقطاع الاتصالات، كلها أمور تجعل إمكانية وصول وكالات الأمم المتحدة وشركائها إلى معظم المحتاجين مستحيلة. بين 3 و 5 كانون الأول/ديسمبر – أي قبل يومين من رسالتي – لم تتمكن الأمم المتحدة من توزيع المساعدات إلا في إحدى محافظات غزة الخمس، وهي رفح. أما الأماكن الأخرى، فقد كان الوصول إليها مستحيلا. والناس يائسون وخائفون وغاضبون. وفي بعض الحالات، أعربوا عن هذا الغضب تجاه موظفينا.

وكل هذا يحدث وسط كابوس إنساني متعاظم.

أولا، ما من حماية فعالة للمدنيين. فبحسب ما ورد، قُتل أكثر من 17 000 فلسطيني منذ بدء العمليات العسكرية الإسرائيلية، بما في ذلك أكثر من 4 000 امرأة و 7 000 طفل. وأفادت تقارير عن إصابة عشرات الآلاف من الأشخاص وفقدان كثير غيرهم، على الأرجح تحت الأنقاض. وكل هذه الأرقام تتزايد يوما بعد يوم.

والهجمات الجوية والبرية والبحرية مكثفة ومستمرة وواسعة النطاق. وبحسب التقارير، استهدفت هذه الهجمات حتى الآن 339 مرفقا تعليميا و 26 مستشفى و 56 مرفقا للرعاية الصحية و 88 مسجدا وثلاث كنائس. كما أفيد أن أكثر من 60 في المائة من الوحدات السكنية في غزة قد دمرت أو تضررت، أي ما يعادل 300 000 منزل وشقة تقريبا. وأُجبر نحو 85 في المائة من السكان على ترك ديارهم. ويُطلب من أهل غزة أن يتحركوا مثل كرات بشرية، ليتم تقاذفهم ضمن رُقع لا تنفك تتضاءل في الجنوب في ظل غياب كامل لأبسط أساسيات البقاء.

ولكن لا أماكن آمنة في غزة. فقد قُصف ما لا يقل عن 88 ملجأ تابعا لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، مما أسفر عن مقتل أكثر من 270 شخصا وإصابة أكثر من 900 آخرين. والملاجئ مكتظة وغير صحية، يداوي فيها الناس جروحا مفتوحة، ويقف المئات في طوابير لساعات من أجل الاغتسال أو استخدام مرحاض واحد. وتنام العائلات التي خسرت كل شيء على أرض أسمنتية، ويرتدي أفرادها ملابس لم تتغير منذ شهرين. وقد وصل عشرات الآلاف من الفلسطينيين إلى رفح في الأيام الأخيرة، مما أدى إلى اكتظاظ الملاجئ هناك. وباتت العديد من العائلات النازحة، بما في ذلك الأطفال وكبار السن والنساء الحوامل والأشخاص ذوي الإعاقة، تنام في الشوارع والأماكن العامة في مختلف أنحاء المدينة.

ثانيا، بدأ الغذاء ينفد من سكان غزة. ووفقا لبرنامج الأغذية العالمي، هناك خطر حقيقي لانتشار الجوع وتفشي المجاعة. فلا تحصل 97 في المائة من الأسر في شمال غزة على ما يكفي من الطعام، فيما تبلغ هذه النسبة 83 في المائة بين النازحين في الجنوب. ونصف سكان الشمال وأكثر من ثلث النازحين في الجنوب يتضورون جوعا. والمخزونات الغذائية لبرنامج الأغذية العالمي على وشك النفاد. وفي الشمال، أمضى 9 من كل 10 أشخاص يوما وليلة كاملين على الأقل من دون طعام. كما دمرت آخر مطحنة للدقيق كانت لا تزال تعمل في غزة في 15 تشرين الثاني/نوفمبر. وقدم برنامج الأغذية العالمي مساعدات غذائية ونقدية لمئات الآلاف من الأشخاص في جميع أنحاء غزة منذ بدء الأزمة، وهو على استعداد لتوسيع نطاق عملياته. ولكن ذلك يتطلب الوصول الفعال إلى جميع المحتاجين وإيصال ما لا يقل عن 40 شاحنة من الإمدادات الغذائية كل يوم، أي أضعاف المستوى الحالي.

ثالثا، إن النظام الصحي في غزة ينهار، بينما الاحتياجات إلى تصاعد. وقد قُتل ما لا يقل عن 286 عاملا في القطاع الصحي وتعرضت المستشفيات لقصف عنيف، واليوم هناك 14 مستشفى فقط من أصل 36 لا يزال يعمل. ويقدم ثلاثة منها الإسعافات الأولية الأساسية، بينما تقدم المستشفيات الأخرى خدمات جزئية. ويضم مستشفى غزة الأوروبي، وهو أحد المستشفيين الرئيسيين في جنوب غزة، 370 سريرا، لكنه يأوي حاليا 000 1 مريض فضلا عما يقدر بنحو 000 70 شخص لجأوا إليه بحثا عن مأوى. وهناك نقص حاد

في الأدوية ومشتقات الدم والإمدادات الطبية. ويجري تقنين حصص الوقود اللازم لتشغيل المستشفيات بشكل صارم. كما يتلقى العديد من المرضى علاجهم على الأرض وبدون تخدير. ومع استمرار توافد المرضى الذين يعانون من إصابات تهدد حياتهم، تكتظ الأقسام ويرزح الموظفون تحت الأعباء التي تثقل كاهلهم. وفي الوقت نفسه، تؤدي الظروف غير الصحية في الملاجئ والنقص الحاد في الغذاء والماء إلى زيادة حالات التهابات الجهاز التنفسي والجرب واليرقان والإسهال.

إن كل ما وصفته للتو يمثل وضعا غير مسبوق، مما دفع بي إلى اتخاذ قرار غير مسبوق بالاحتجاج بالمادة 99، لحث أعضاء مجلس الأمن على الضغط من أجل تجنب وقوع كارثة إنسانية والدعوة إلى إعلان وقف إطلاق النار لأسباب إنسانية.

نحن ندرك جميعا أن إسرائيل بدأت عمليتها العسكرية ردا على الهجمات الإرهابية الوحشية التي شنتها حماس وغيرها من الجماعات الفلسطينية المسلحة في 7 تشرين الأول/أكتوبر. وأدين تلك الهجمات بلا تحفظ، وقد هالتني التقارير التي تفيد بارتكاب العنف الجنسي. فلا مبرر على الإطلاق لقتل نحو 1200 شخص بشكل متعمد، منهم 33 طفلا، وإصابة آلاف آخرين واحتجاز مئات الرهائن. ولا يزال نحو 130 رهينة محتجزين. وأدعو إلى الإفراج عنهم فورا وبدون قيد أو شرط، فضلا عن معاملتهم معاملة والسماح بأن تزورهم اللجنة الدولية للصليب الأحمر حتى يتم إطلاق سراحهم.

وفي الوقت نفسه، فإن ما ارتكبته حماس من أعمال وحشية لا يمكن أبدا أن تبرر العقاب الجماعي للشعب الفلسطيني. وفي حين أن إطلاق حماس للصواريخ بشكل عشوائي على إسرائيل واستخدام المدنيين كدروع بشرية يخالف قوانين الحرب، فإن هذا السلوك لا يعفي إسرائيل من انتهاكاتها. ينص القانون الدولي الإنساني على واجب حماية المدنيين والامتثال لمبادئ التمييز والتناسب والحيطة. وتطالب قوانين الحرب أيضا بتلبية الاحتياجات الأساسية للمدنيين، بما في ذلك تسهيل إيصال الإغاثة الإنسانية من دون عوائق. لا يمكن تطبيق القانون الدولي الإنساني بشكل انتقائي، بل إنه ملزم لجميع الأطراف على قدم المساواة وفي الأوقات كافة، والالتزام بمراعاته لا يعتمد على مبدأ المعاملة بالمثل.

إن سكان غزة على شفير الهاوية. يجب على المجتمع الدولي أن يفعل قصارى جهده لإنهاء محنتهم. وأحث المجلس على ألا يدخر وسعا للضغط من أجل التوصل إلى وقف فوري لإطلاق النار لأسباب إنسانية وحماية المدنيين وإيصال المساعدات المنقذة للحياة على وجه السرعة.

وبينما نتعامل مع الأزمة الراهنة، لا يمكننا أن نغفل عن الاحتمال الوحيد القابل للتطبيق لتحقيق مستقبل يسوده السلام: الحل القائم على وجود دولتين، على أساس قرارات الأمم المتحدة والقانون الدولي، حيث تعيش إسرائيل وفلسطين جنبا إلى جنب في سلام وأمن. هذا أمر حيوي للإسرائيليين والفلسطينيين وللسلام والأمن الدوليين. إن عيون العالم – وعيون التاريخ – تراقبنا. وقد حان وقت العمل.

**الرئيس** (*تكلم بالإسبانية*): أشكر الأمين العام على بيانه.

وأعطي الكلمة الآن للمراقب الدائم لدولة فلسطين ذات مركز المراقب لدى الأمم المتحدة.

**السيد منصور** (فلسطين) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أرحب بكم في نيويورك، سيدي، وأن أهنئكم وأهنئ بلدكم على توليكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر. كما أود أن أعرب عن تقديرنا لحضور الأمين العام ولموقفه المبدئي الوارد في الرسالة (S/2023/962) التي أحالها إليكم مؤخرا، وكذلك للبيان الواضح الجلي والمبدئي الذي أدلى به للتو. وأشكره على وجوده معنا وعلى ما قاله وعلى الأشياء التي نأمل أن تُنفذ من هذه اللحظة فصاعدا. أنتم، سيدي، ثالث رئيس لمجلس الأمن يتولى مهامه منذ أن بدأت إسرائيل قصفها الكاسح لقطاع غزة. ونأمل في أن يتمكن المجلس اليوم أخيرا، في ظل رئاستكم، من الدعوة إلى وقف فوري لإطلاق النار.

أود أن أشكر الأمين العام على جهوده الدؤوبة ووضوح خطابه وتمسكه بمهمته المقدسة المتمثلة في الدفاع عن ميثاق الأمم المتحدة

وحماية المدنيين بالدعوة – كما فعل منذ البداية وكما يفعل منذ ذلك الحين – إلى وقف فوري لإطلاق النار لأسباب إنسانية.

ومن خلاله، أود أن أشكر الأمم المتحدة على ما تبذله من جهود إنسانية. لقد تعرضت الأمم المتحدة لهجمات خسيسة بسبب احترام ولايتها كما صاغتها الدول الأعضاء. ومن واجب الدول الأعضاء أن ترفض هذه الهجمات وتضع حدا لها، لا سيما في وقت يسقط فيه أيضا موظفو الأمم المتحدة في الميدان ضحايا، إلى جانب سقوط العديد من القتلى والجرحى ونزوح كثيرين آخرين.

لقد قتلت إسرائيل خلال شهرين 000 17 فلسطيني، من بينهم 000 7 طفل. وأصابت أكثر من 000 40 فلسطيني. وشردت 1,9 مليون فلسطيني. ودمرت ثلثي منازلهم. وهاجمت جميع المستشفيات تقريبا وحاصرتها ودمرتها وحيدتها. وقصفت المخابز. وهاجمت ملاجئ الأمم المتحدة. وهاجمت الصحفيين. وقطعت الكهرباء. ووضعت كل عائق ممكن أمام المساعدات الإنسانية وإمكانية إيصالها. ويفترض بنا جميعا أن نتظاهر بأن هذا العدوان لا يهدف إلى تدمير الشعب الفلسطيني في قطاع غزة، في حين أنه يحاصر شعبنا ويقصفه ويحرمه من كافة متطلبات الحياة. ولا أفتأ أقرأ في وسائل الإعلام أن إسرائيل ليس لديها أهداف واضحة من حربها. فهل يفترض بنا أن نتظاهر بأننا لا نعرف أن الهدف هو التطهير العرقي لقطاع غزة وتجريد الشعب الفلسطيني من ممتلكاته وتهجيره قسرا، في حين أن العديد من الممثلين الإسرائيليين لم يستطيعوا الإحجام عن الاعتراف بذلك؟

على كل من يعارض تدمير الشعب الفلسطيني وتشريده أن يؤيد الوقف الفوري لإطلاق النار. وعندما يرفض المجلس الدعوة إلى وقف إطلاق النار، فإنه يرفض الدعوة إلى الشيء الوحيد الذي يمكن أن يضع حدا لما يُرتكب من جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية والإبادة الجماعية. تلك هي الطريقة التي تدير بها إسرائيل حربها – بارتكاب الفظائع. ويمكن للمجلس أن يستمر في مطالبة إسرائيل بحماية المدنيين والتمسك بقوانين الحرب والسماح بدخول المساعدات الإنسانية، بينما تواصل هي التلاعب بالأعضاء وخداعهم وإجبارهم على مناقشة عدد الشاحنات بينما لا يزال الناس غير قادرين على الحصول على الغذاء والماء والدواء. وستظل تقول للمجلس إنه لو كان السكان قد استجابوا لنداءاتها بالتوجه جنوبا لكانوا آمنين، بينما تقصفهم هي في الجنوب نفسه. وهي الآن تقول للمجلس إنها تنشئ مناطق آمنة وهمية، بينما تواصل قتل الناس في كل مكان. وستوضح للمجلس أن غزة كلها تشكّل هدفا عسكريا، وأن كل شخص في غزة عرضة للقتل، إما لأنهم إرهابيون أو دروع بشرية. لقد طفح الكيل. إنهم يتلاعبون بالمجلس؛ ويخدعون أعضاء المجلس. ويتعين على المجلس أن يصحو من غفوته ويرى الواقع كما هو. وإذا لم يكن شهران من التجريد من الإنسانية والأكاذيب والمذابح كافيين لجعل المجلس يفهم خطة إسرائيل، فماذا بإمكانه أن يفعل؟ وبغض النظر عن مدى حسن نوايا الأعضاء أو مدى صدق جهودهم، فهذه هي لحظة الحقيقة، كما ذكر الأمين العام عن حق قبل بضع دقائق.

وليس العار على من يدعون إلى وقف إطلاق النار في مواجهة هذه الفظائع؛ بل إنه يلحق بمن يرفضون القيام بذلك. إن هدف إسرائيل واضح: إنها تريد إجبار الناس على الخروج. وبغض النظر عن عدد المرات التي يقول فيها البعض إن ذلك لن يحدث، فإن كل شيء يؤكد أننا كنا على حق منذ اليوم الأول. لقد أخبرنا المجلس أنهم سيجعلون مقومات الحياة تنتفي في غزة للجميع؛ وأنهم سيهجرون الناس؛ وأنهم كانوا يدفعونهم جنوبا ويقتلونهم في أثناء ذلك؛ وأنهم في نهاية المطاف سيشنون هجوما شاملا على الجنوب لطرد الناس منه. وعندما تُظهر الوقائع أننا على حق، لا ينبغي لأحد أن يصر على القول إنه يمكن بطريقة ما السماح لهذه الحرب بأن تستمر رغم معارضة أهدافها الحقيقية. هذه الحرب جزء من الاعتداء الذي يهدف إلى إنهاء وجود الشعب الفلسطيني كأمة وتدمير قضية فلسطين. وإذا كان الأعضاء لا يشاطرونهم ذلك الهدف، فعليهم أن يقفوا ضد الحرب.

إن من يقود هذا الاعتداء سيضحي بالشعب الفلسطيني والشعب الإسرائيلي ليكفل بأنانية بقائه السياسي، هذا علاوة على أنه عدو لدود لحل الدولتين. لقد كرس حياته كلها لإبادة الشعب الفلسطيني والقضاء على السلام. وما فتئ يبحث عن فرصة لوضع حد نهائي للتطلعات

الوطنية للشعب الفلسطيني ولتطلعات تحقيق السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين. إنها حرب نتنياهو؛ إنها حرب الائتلاف الحاكم المتطرف في إسرائيل. ولا ينبغي لأحد أن يتورط في تلك الحرب أكثر من ذلك. فهدفها ليس تحقيق الأمن؛ بل إنه الحيلولة دون ظهور أي آفاق للاستقلال الفلسطيني والسلام إلى الأبد. وتتضح تلك النوايا في قطاع غزة وكذلك في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية. ولا ينبغي لأحد أن يدعي أن هناك أي شك في الطابع الإجرامي لهذا الاعتداء. ولا ينبغي لأحد أن يتظاهر بأن أولئك الذين يطلقون القنابل في كل مكان يهتمون على الإطلاق بالأشخاص المحتجزين. ولا ينبغي لأحد أن يدعي أن هذه الحرب تستهدف حركة حماس، عندما يكون جميع ضحاياها تقريبا من المدنيين وتشكّل النساء والأطفال 70 في المائة من القتلى.

إن لدينا رهائن تحتجزهم إسرائيل وسيلة لإرهاب شعبنا والضغط عليه – أطفال ونساء ورجال من جميع الأعمار، وبالآلاف. ويشمل ذلك الأشخاص الذين اختطفوا في الأيام الأخيرة في غزة وتعرضوا للإذلال وطافوا بهم في الشوارع، وهم شبه عراة. إن لدينا مليوني رهينة في قطاع غزة. وقد تعرض مدنيونا للاعتداء مرارا وتكرارا. وأمننا ووجودنا ذاته معرضان للخطر. فهل يحق لنا أن نفعل ما تفعله إسرائيل؟

إن القانون يجب أن يُطبق على الجميع وعلى أي شخص. ويحمي القانون نفسه أرواح جميع المدنيين. فلا يوجد تسلسل هرمي للأعراق أو الأديان أو الجنسيات. ولا ينبغي لأحد أن يستقي مثالا من أهوال الحرب العالمية الثانية لتبرير الفظائع التي تُرتكب اليوم ضد الشعب الفلسطيني. فكل ما بنيناه، نحن البشر، بعد الحرب العالمية الثانية كان لمنع ارتكاب هذه الفظائع. وهي تُرتكب اليوم في غزة ضد الشعب الفلسطيني وتُعرض على شاشات العالم أجمع ولا يبدي مجرمو الحرب الذين يديرونها أي خجل. وبدلا من إلقاء اللوم عليهم، فإنهم يلومون الجميع عداهم ويهاجمون الجميع. ويشمل ذلك الأمين العام، الذي يتمسك بمهمته المقدسة ويقف إلى جانب ميثاق الأمم المتحدة. إنهم يهاجمون الدول التي ترفض التواطؤ في هذه الجرائم، بما في ذلك حلفاؤهم. وهم يهاجمون مسؤولي الأمم المتحدة ووكالاتها والمنظمات الإنسانية ومنظمات حقوق الإنسان التي تؤدي واجبها في أصعب الظروف.

إنهم يتنمرون على كل الذين يدافعون عن سيادة القانون الدولي ويرهبونهم، لأنهم يعتقدون أن هناك قانونا دوليا خاصا بهم، يسمح لهم بارتكاب الفظائع. كيف يمكن السماح لهذا بالاستمرار؟ لا يمكن. ولا ينبغي. ولا بد له من أن يتوقف. يجب أن تنتهي الاستثنائية الإسرائيلية، ويجب أن تنتهي الآن. توقفوا عن إعادة كتابة القانون الدولي ليناسب الجرائم الإسرائيلية وتوقفوا عن الدعوة إلى احترام القانون الدولي بينما تدعمون هجوما مزقه إلى أشلاء.

إن الشعب الفلسطيني لن يموت في صمت. الشعب الفلسطيني لن يموت عبثا. الشعب الفلسطيني يستحق الاحترام – كل شعب يستحق الاحترام، لكننا استحققناه. دفعنا أفدح الأثمان لكسبه، ونجونا من كل محاولة لإبادتنا على مدى قرن من الزمان، بلا إمكانات تقريبا. أظهروا لنا الاحترام لا بالأقوال بل بالأفعال. أظهروا الاحترام لحياتنا وحقوقنا.

هذا منعطف تاريخي، سيسأل فيه الجميع عن مواقفهم، وذلك سيحدد من هم حقا وما الذي يمثلونه. إن القانون الدولي برمته يقوم على فرضية واحدة: لا شيء يبرر الفظائع. وهذا هجوم ترتكب فيه فظائع. عندما تواجهوا بالفظائع، ليس من حقكم أن تدعوا إلى إيقافها، وإنما من واجبكم إيقافها.

أنقذوا الأرواح. أنقذوا أرواحنا وأرواحهم. استجيبوا لنداء البلايين في جميع أنحاء العالم، والأغلبية الساحقة من الدول من جميع أنحاء العالم. دعوا الغريزة البشرية الأنبل توجهنا – غريزة الحفاظ على الحياة. لا يوجد دور أهم للمجلس من إنقاذ أرواح المدنيين – وهناك 2.3 مليون فلسطيني يكافحون من أجل حياتهم في اللحظة التي نتكلم فيها، وكل يوم. أنقذوهم. أخبروهم وأظهروا لهم أن المساعدة في طريقها إليهم.

وندعو المجلس، باسم الإنسانية وباسم العدالة وباسم السلام، إلى التصويت على وقف إطلاق النار من خلال تأييد مشروع القرار الذي قدمته دولة الإمارات العربية المتحدة، بصفتها الممثل العربي في مجلس الأمن. إننا نشكر جميع من شاركوا في تقديمه من جميع أنحاء العالم.

إن ما يحدث في فلسطين الآن وما سيحدث بعد ذلك سيحدد مستقبل منطقتنا للأجيال القادمة وسيؤثر على العلاقات والتصورات في جميع أنحاء العالم للأجيال القادمة. هذا وقت الشجاعة والحسم. هذا هو وقت العمل. لم يعد أمامنا وقت. فيتعين على المجلس أن يتصرف، ويتعين عليه أن يتصرف الآن.

**الرئيس** (*تكلم بالإسبانية*): أعطي الكلمة الآن لممثل إسرائيل.

**السيد إردان** (إسرائيل) (*تكلم بالإنكليزية*): شهد العالم مؤخرا حروبا وحشية وسفك دماء. فقبل عامين تقريبا، انقلب السلام رأسا على عقب في أوروبا لأول مرة منذ الحرب العالمية الثانية. غزت روسيا أوكرانيا، وشعر العالم بأسره بالأثر. ارتفعت أسعار المواد الغذائية والطاقة، مؤثرة على البلدان في كل مكان. وعانت سلاسل التوريد من ضربة قوية، وأصبحت فرصة نشوب حرب عالمية حقيقة مرعبة محتملة. لكن الأمر الصادم هو إنه لم يتم الاحتجاج بالمادة 99. ويمكن قول الشيء نفسه فيما يتعلق بالآلاف الذين قتلوا في اليمن، أو كيف واصل نظام الأسد القاتل في سورية ارتكاب المذابح في حق شعبه، بما في ذلك من خلال استخدام الأسلحة الكيميائية. وفي كل نزاع من هذه النزاعات – ولدي أمثلة أخرى – قتل العشرات، إن لم يكن مئات الآلاف، وشرد الملايين ولكن لم يتم الاحتجاج بالمادة 99 من ميثاق الأمم المتحدة مرة واحدة – ولو لمرة واحدة. أليست الحرب في أوكرانيا تهديدا للسلم والأمن الدوليين؟ ألا يشكل ملايين النازحين السوريين والأطفال الذين عثر على جثثهم وبها رغوة في دوما تهديدا للاستقرار الإقليمي؟ هل مشاهدة آلاف الأطفال اليمنيين يموتون في الحرب، بينما عشرات الآلاف يتضورون جوعا لا يستحق ما يكفي للاحتجاج بالمادة 99؟

وعلى الرغم من التأثير العالمي الهائل للنزاعات الأخرى والتهديدات الأكثر إلحاحا للسلم والأمن الدوليين، فإن الحرب الدفاعية التي تشنها إسرائيل ضد حماس، وهي منظمة إرهابية، كانت حافزا لتفعيل المادة 99. والمفارقة هي أن الاستقرار الإقليمي وأمن كل من الإسرائيليين وسكان غزة لا يمكن تحقيقهما إلا بعد القضاء على حماس، وليس قبل بدقيقة واحدة من ذلك. لذا فإن الطريق الحقيقي لضمان السلام هو فقط من خلال دعم مهمة إسرائيل، وليس على الإطلاق من خلال الدعوة إلى وقف إطلاق النار.

ثانيا، بالنسبة لزملائي الذين يدعون إلى وقف إطلاق النار، من الأهمية بمكان أن يتذكروا الحقائق. كان هناك وقف لإطلاق النار في 6 تشرين الأول/أكتوبر، ولكن في 7 تشرين الأول/أكتوبر خرقت حماس وقف إطلاق النار بغزو غير مبرر من قبل آلاف من نازيي حماس لإسرائيل. وقد ارتكب إرهابيو حماس هؤلاء مذبحة لم نشهد مثلها منذ المحرقة. فاغتصبوا النساء والفتيات وقطعوا رؤوس الأطفال وأحرقوا الأسر أحياء وأخذوا 250 رهينة، يتراوحون بين رضع ومسنين. وفي أعقاب الفظائع التي ارتكبت في 7 تشرين الأول/أكتوبر، التزمت إسرائيل بالقضاء على قدرات حماس لسبب وحيد هو ضمان عدم تكرار تلك الفظائع مرة أخرى. وإذا لم تدمر حماس، فسوف تتكرر مثل تلك الفظائع. لقد أوضح مسؤولو حماس علنا مرارا وتكرارا أن 7 تشرين الأول/أكتوبر كان مجرد بروفة، وسيواصلون ارتكاب الفظائع مرارا وتكرارا.

إن حماس مسؤولة عن الإرهاب اللاإنساني ضد الإسرائيليين. حماس مسؤولة عن حكم غزة بقبضة من حديد، مجبرة سكان غزة على العيش في فقر، محرومين من حقوق الإنسان الأساسية. وحماس مسؤولة عن استغلال المساعدات الدولية لتغذية آلتها الحربية. والدعوة إلى وقف إطلاق النار هي بالضبط ما يضمن استمرار ذلك. ويعني وقف إطلاق النار أن معاناة الجميع ستستمر. إن وقف إطلاق النار يعزز سيطرة حماس على غزة، ولكن فوق ذلك، تبعث الدعوة إلى وقف إطلاق النار برسالة واضحة مفادها أنه غفر لحماس الفظائع التي ارتكبتها مع سبق الإصرار، وأن قمع حماس لسكان غزة أُعطي الضوء الأخضر من قبل المجتمع الدولي.

وحماس، مثل أي كيان إرهابي، لا تستجيب إلا عندما يكون وجودها مهددا. وبدون الضغط العسكري المطبق على حماس، لا يمكن لأي قدر من الدبلوماسية أن يضمن إطلاق سراح الرهائن. هل هذا ما يريده المجلس – أن تواصل حماس حكمها الإرهابي إلى الأبد،

وألا يغادر الرهائن، ومن بينهم النساء والأطفال، غزة أبدا؟ فحماس لن تسمح حتى للصليب الأحمر بزيارتهم. ولدى حماس خط واضح. والدعوة إلى وقف إطلاق النار اتباع لذلك الخط. تعرف حماس أنها لا تستطيع هزيمة إسرائيل في ساحة معركة تقليدية. ولهذا السبب تستهدف حماس المدنيين وتقتلهم. إنهم يسعون إلى إرهاب الإسرائيليين وطردنا من وطننا خوفا.

لكن استراتيجية حماس الشريرة هي أيضا التعجيل بقتل العديد من المدنيين في غزة كذلك. ولهذا السبب تختبئ حماس وراء وتحت السكان المدنيين. وهذا هو السبب في أنهم يستخدمون المستشفيات كغطاء والمدارس كمخابئ للأسلحة، بما في ذلك مدارس وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى. وتريد حماس زيادة الخسائر في صفوف المدنيين إلى أقصى حد، واستمالة الأمم المتحدة للضغط على إسرائيل لوقف إطلاق النار والسماح لحماس بأن تبقى وتواصل حكمها الإرهابي. وتعلم حماس أنه كلما زاد عدد القتلى المدنيين، زاد الضغط الذي سيمارسه المجتمع الدولي على إسرائيل. وهذا هو السبب في أن حماس تختلق أيضا أعداد القتلى، التي تؤخذ هنا من دون تمحيص، من دون بذل أي جهود حقيقية من قبل الأمم المتحدة للتحقق منها. ووفقا لوزارة الصحة التابعة لحماس، لم يقتل أي إرهابي تقريبا في هذه الحرب – فقط النساء والأطفال. وهذه هي نفس الهيئة التي ألقت باللوم زورا على إسرائيل في سقوط 500 ضحية في المستشفى الأهلي، في حين أن الحقيقة هي أن عدد الضحايا كان أقل كثيرا، وكانت حركة الجهاد الإسلامي في فلسطين هي المسؤولة عن وقوع القتلى.

وسأكون واضحا جدا. إن الأرقام التي يستند إليها أعضاء المجلس في مناقشاتهم تشهيرية ومشوهة – بقدر كبير. لقد أقامت حماس قواعد إرهابية داخل وتحت المنشآت الطبية. وقد ثبت ذلك. وهي تخزن الصواريخ والبنادق الهجومية في غرف نوم الأطفال. وبالأمس فقط، أطلقت حماس 12 صاروخا على إسرائيل من داخل منطقة إنسانية محددة في جنوب غزة. وأطلقت الصواريخ من على بعد أمتار قليلة من خيام سكان غزة الذين تم إجلاؤهم. وتستغل حماس سكان غزة كدروع بشرية على أمل أن ترتفع الخسائر في صفوف المدنيين وأن تدعو الأمم المتحدة إلى وقف إطلاق النار. فهل نريد أن نكون الممثلين في العرض الذي أعدته حماس بعناية؟ من الأسهل دائما الضغط على الديمقراطية الملتزمة بالقانون لا على الإرهابيين الذين لا يعترفون حتى بوجود القانون الدولي. ولكن هل هذا هو السبيل الصحيح والعادل لضمان الأمن؟ بالطبع لا. إنه سيناريو الموت الذي وضعته حماس. لا توافقوا على أن تكونوا جزءا منه، من فضلكم. فحماس هي السبب الجذري للوضع في غزة، ومع ذلك فهي لا تخضع للمساءلة عن شرورها. لماذا لا تلقي الأمم المتحدة وهيئاتها بالمسؤولية الكاملة على حماس؟ قولوا الحقيقة لسكان غزة. وعليهم أن يستمعوا إليها من المجلس. وهذه هي الطريقة الوحيدة لإحداث تغيير من القاعدة إلى القمة في غزة.

ولم تنتهك حماس وقف إطلاق النار في 7 تشرين الأول/أكتوبر فحسب، بل انتهكت أيضا بشكل أساسي الهدنة الإنسانية الأخيرة. في الأسبوع الماضي، كان هناك توقف إنساني مؤقت. وكان الاتفاق واضحا. فمقابل كل 10 رهائن يتم إطلاق سراحهم، سيتم تمديد فترة الهدنة لمدة 24 ساعة. ودخلت المئات من شاحنات المساعدات إلى غزة. وكان ولا يزال يسمح بدخول صهاريج الوقود. وتم إجلاء الأطفال الجرحى وأسرهم لتلقي العلاج. وأنشئت مستشفيات ميدانية ولا تزال قيد الإنشاء. وأوقفت إسرائيل تماما جميع الأنشطة العسكرية. وطلبت إسرائيل الإفراج اليومي عن 10 نساء وأطفال محتجزين كرهائن، أخذوا بوحشية من منازلهم ومن حفلة سلمية. وبينما تقيدنا بجانبنا من الاتفاق بل وتجاوزنا حصص المساعدات، انتهكته حماس – لا مرة واحدة، بل عدة مرات. فبعد 15 دقيقة من بدء الهدنة، أطلقت حماس وابلا من الصواريخ على إسرائيل. وخلال الأيام الثمانية التالية، نفذت حماس عمليات إطلاق نار وفجرت عبوات ناسفة يدوية الصنع وأطلقت صواريخ مضادة للدبابات. لقد انتهكت حماس الهدنة مرارا وتكرارا، بينما التزمت إسرائيل بالهدنة.

ولم تنتهك حماس الاتفاق بمهاجمة الجنود الإسرائيليين فحسب، بل انتهكت أيضا الاتفاق المتعلق بإطلاق سراح الرهائن. وفصلوا الأمهات عن أطفالهن. ورفضوا الإفراج عن جميع النساء والأطفال

كما هو متفق عليه. واليوم، لا يزال هناك 138 رهينة محتجزين في غزة، ولم تسمح حماس حتى للصليب الأحمر بزيارتهم لتزويد أسرهم بأبسط علامة على أنهم على قيد الحياة. وهذه جريمة حرب بغيضة. وأنهت حماس فترة الهدنة برفضها الالتزام بشروط اتفاق إطلاق سراح الرهائن، ثم شرعت في إطلاق وابل من الصواريخ على البلدات والمدن الإسرائيلية، مستهدفة المدنيين الإسرائيليين مرة أخرى.

كيف يمكن لمن يدعون الآن إلى وقف إطلاق النار ألا يطالبوا حماس بوقف جميع الأنشطة الإرهابية فورا؟ لماذا استيقظوا الآن فقط، وليس عندما تسببت حماس في انهيار الهدنة السابقة؟ إذا أراد المجلس أن يرى وقفا لإطلاق النار، فعليه أن يبدأ بمطالبة حماس بذلك – الطرف الذي خرق الوقفين الماضيين. ولماذا لا يستهدف مشروع القرار (S/2023/970) يحيى السنوار وإسماعيل هنية؟ لماذا؟ ألا يعرف أعضاء المجلس من المسؤول عن إنهاء وقف إطلاق النار السابق وتجدد الأعمال القتالية؟

إن حماس هي وحدها المسؤولة عن الحالة الإنسانية في الميدان، ويجب أن يحملها المجلس المسؤولية الكاملة. إن حماس ملتزمة بجلب الموت والدمار على كل من الإسرائيليين وسكان غزة. أين إسرائيل؟ تبذل إسرائيل كل جهد ممكن لتحسين حالة سكان غزة. وهذه حقيقة يرفض بعض أعضاء المجلس والأمين العام التصالح معها. وفيما يلي بعض الحقائق والأرقام الأخرى. حتى يوم 7 كانون الأول/ديسمبر، دخلت غزة إجمالا منذ بداية الحرب أكثر من 500 3 شاحنة معونات تحمل إمدادات إنسانية عبر معبر رفح. لقد دخل غزة أكثر من 000 70 طن من المساعدات، بما في ذلك الغذاء والماء والإمدادات الطبية والخيام والأسرة والبطانيات والمعدات الإنسانية وغيرها. وحتى الآن، ووسط القتال العنيف، وافقت إسرائيل على زيادة كمية الوقود التي تدخل غزة، وبالأمس تم تسهيل دخول 65 شاحنة معونة. لكن هذا العدد كان يمكن أن يكون أعلى بكثير لو سمحت بذلك قدرة الأمم المتحدة على قبول المزيد من الشاحنات. وتتكدس حاليا المئات من شاحنات المساعدات بانتظار دخول غزة بعد التفتيش الأمني، والسبب الوحيد لعدم دخولها هو الصعوبات اللوجستية التي تواجهها المنظمات الدولية.

واليوم، قبلت إسرائيل فحص 334 شاحنة مساعدات، مما يعني أن كل شاحنة من هذه الشاحنات ستكون جاهزة لدخول غزة، إذا كانت المنظمات الدولية مستعدة لقبولها. ويسرت إسرائيل أيضا بناء مستشفيين ميدانيين، أحدهما تديره المملكة الأردنية والآخر تديره الإمارات العربية المتحدة، لعلاج المرضى والجرحى غير الضالعين في ما يجري. وقد قدمت فرنسا، بالتنسيق مع إسرائيل، مستشفى عائما يعالج سكان غزة في العريش، وتحذو إيطاليا حذوها. وتبرعت المملكة العربية السعودية ب 21 سيارة إسعاف إضافية. ومن المقرر افتتاح خمسة مستشفيات ميدانية أخرى قريبا، يديرها الصليب الأحمر ومصر والهيئة الطبية الدولية وتركيا وإيطاليا. وقد غادر ما مجموعه 553 مريضا وجريحا غزة لتلقي العلاج في الخارج، برفقة 378 من أفراد أسرهم وأولياء أمورهم. وقد سمحت إسرائيل بكل ذلك وسهلته. والواقع أن إسرائيل ترحب بأي مساعدات إنسانية مقدمة إلى غزة من أي بلد يرغب في المساعدة.

ولكن للأسف، لا تصل كل تلك المساعدات إلى وجهتها. في الأيام والأسابيع السابقة، رأينا لقطات من داخل غزة لإرهابيي حماس وهم يطلقون حرفيا النار على الفلسطينيين الذين يحاولون الحصول على الإمدادات الإنسانية الأساسية. وأفاد سكان غزة بأن حماس تأخذ المساعدات وتوزعها حصرا على إرهابييها. وتم العثور على صناديق مساعدات إنسانية في أنفاق حماس الإرهابية. لذلك إذا لم تصل الإمدادات الإنسانية إلى حيث ينبغي أن تصل، فيجب توجيه أصابع الاتهام إلى حماس. حماس منظمة إرهابية تمارس الإبادة الجماعية وتحكم غزة بقبضة من حديد. لقد انتهكت حماس وقف إطلاق النار في 7 تشرين الأول/أكتوبر، وكانت حماس، وليس إسرائيل، هي التي انتهكت الهدنة الإنسانية. بالنسبة لحماس، لا يحمل القانون الدولي الإنساني أي أهمية. وعند الجلوس في هذه الجلسات، يبدو الأمر كما لو أن حماس غير موجودة على الإطلاق. فالأمر دائما يتعلق بإسرائيل فقط. وهذا تشويه للواقع، وهو أمر غير مقبول. يجب مساءلة حماس.

واليوم هو اليوم الأول من عيد الحانوكا اليهودي، عيد الأنوار. إنه أحد الأعياد اليهودية التي تحتفل بتغلب الشعب اليهودي على محاولات

تدميرنا في كل جيل – كيف حاولت القوى العالمية إنكار وجودنا في وطن أجدادنا في القدس في القرن الثاني قبل الميلاد، قبل يسوع وقبل محمد. إنه عيد يحتفل بكيفية غلبة النور على الظلام. واليوم، للأسف، نجد أنفسنا مرة أخرى محاطين بالظلام، مع قوى تسعى إلى تدميرنا وشيطنتنا ونزع الشرعية عنا. يعلمنا التقليد اليهودي أنه حتى القليل من الضوء يمكن أن يبدد الكثير من الظلام. يمكن للجميع هنا استخدام النور لتبديد الظلام وكشف الحقيقة. أدعو الله أن نرى معجزة أخرى من معجزة الحانوكا هنا في الأمم المتحدة، وأن يسمح الله سبحانه وتعالى للحقيقة والنور بأن يسودا هنا في المجلس. أدعو الله أن نرى هزيمة حماس قريبا، حتى يتمكن الإسرائيليون وسكان غزة على حد سواء من العيش بحرية، حياة خالية من العنف والخوف.

ستواصل إسرائيل مهمتها، وهي القضاء على قدرات حماس الإرهابية وإعادة جميع الرهائن. سنكمل مهمتنا مع دعم كل مبادرة إنسانية لتحسين وضع أهل غزة. ومن يسعى حقا إلى السلام والأمن في المنطقة عليه أن يفهم أن السبيل الوحيد لتحقيق ذلك هو تدمير حماس، وليس الدعوة إلى وقف إطلاق النار الذي لن يؤدي إلا إلى إطالة أمد الحرب ومعاناة الجميع. لا يوجد خيار آخر.

**الرئيس** (*تكلم بالإسبانية*): أعطي الكلمة الآن لأعضاء مجلس الأمن الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

**السيد أبو شهاب** (الإمارات العربية المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر الأمين العام غوتيريش على إحاطته. نحن ممتنون أيما امتنان لقيادته الأخلاقية الثابتة. باتخاذ الخطوة النادرة المتمثلة في الاحتجاج بالمادة 99 من ميثاق الأمم المتحدة، فإنه يضطرنا إلى مواجهة فداحة الكارثة التي تتكشف فصولها في غزة. ويحدونا أمل وطيد في أن تتم تلبية طلبه.

على مدى شهرين مروعين، شهدنا الهجوم على غزة. أسفرت العملية العسكرية الإسرائيلية عن مقتل أكثر من 16 000 فلسطيني، منهم 7 000 طفل. وتسببت في تشريد 80 في المائة من السكان وألحقت أضرارا أو دمرت 60 في المائة من الوحدات السكنية. وإيضاحا للسياق، هذا حجم دمار يتجاوز حتى قصف دريسدن في عام 1945. وبالنسبة للعديد من سكان غزة الذين لم يغادروا أبدا هذا الشريط الضيق المحاصر من الأرض، فإن عالمهم بأسره يتم هدمه بشكل منهجي أمام أعينهم. ويجب أن يكون الاحتجاج بالمادة 99 نقطة تحول، وانعكاسا رسميا للمحنة اليائسة في غزة والضرورة الملحة لأن يتصرف مجلس الأمن. يجب على المجلس أن يتصرف عندما يكون ما يصل من معونة قليل جدا والعاملون في المجال الإنساني غير قادرين على إيصالها خوفا من التعرض للقتل. ويجب على المجلس أن يتصرف عندما يصبح حصار غزة سببا رئيسيا للموت. ويجب على المجلس أن يتصرف عندما يقتل القصف المتواصل أكثر من 130 من موظفي الأمم المتحدة. وعلى الرغم من الهدنة المؤقتة الأخيرة، لم يهدأ العنف والخطر على المدنيين. والواقع أن الصراع قد انتقل الآن إلى مرحلة جديدة أكثر خطورة. وقد بدأ الآن حصار خان يونس وأجزاء أخرى من جنوب غزة، حيث فر مئات الآلاف من الناس. لا يوجد حرفيا ملاذ آمن للملايين المحاصرين والذين يتعرضون للهجوم.

**لقد أشار الأمين العام في رسالته إلى رئيس مجلس الأمن** (S/2023/962) إلى أن نظام الرعاية الصحية في غزة، أو ما تبقى منه، على وشك الانهيار. وتحذر إسرائيل منظمة الصحة العالمية من أنها ما لم تنقل إمداداتها الطبية من جنوب غزة، فإن العمليات العسكرية الوشيكة ستجعلها غير صالحة للاستخدام. نحن ندين بأشد العبارات الممكنة الاستهداف المتعمد للمرافق والمعدات الطبية والعاملين في المجال الطبي. لقد أنشأت الإمارات العربية المتحدة، من جانبها، مستشفى ميدانيا داخل غزة في 2 كانون الأول/ديسمبر، بسعة تشغيلية تبلغ 150 سريرا. ونسلم بأن تلك الجهود ليست كافية على الإطلاق. وحتى خلال فترة التوقف الأخيرة، رأينا الحاجة إلى آلية تسليم معززة لتمكين وصول المعونة بشكل كامل وسريع وآمن ومن دون عوائق. نحن بحاجة إلى نظام رصد مبسط وقدرة موسعة على تسليم البضائع، بما في ذلك من خلال فتح المزيد من المعابر ونقاط الدخول. ونلاحظ أن إسرائيل وافقت، حسب التقارير، على فتح معبر كرم أبو سالم أمام عمليات التفتيش فقط، وفي حين أن ذلك من شأنه أن

يقلل من التأخيرات الزمنية، فلا يزال من الضروري فتح جميع المعابر وإصلاحها، إذا كانت هناك حاجة إلى إصلاحات.

ونشدد على أهمية ضمان التنفيذ الكامل للقرار 2712 (2023)، الذي يطالب جميع الأطراف باحترام التزاماتها بموجب القانون الدولي ويدعو إلى هدن إنسانية عاجلة ولفترات ممتدة. ونشدد على أنه يجب على أعضاء المجلس أن يكفلوا ذلك التنفيذ، ولكننا نعلم جميعا أن السبيل الوحيد لإنهاء هذه المأساة هو فرض وقف فوري لإطلاق النار لأسباب إنسانية. لا يوجد مبرر أخلاقي أو سياسي أو عسكري يمكن الدفاع عنه لاستمرار المذبحة. بعد شهرين من الحرب، تقوم سيارات الإسعاف بنقل جثث أكثر من الناجين إلى غرف الطوارئ القليلة التي لا تزال تعمل. في الأيام القليلة الماضية كشفت التقارير تحديدا ما حدث في شمال غزة. في وحدة العناية المركزة للأطفال في مستشفى مهجور، كان العديد من الرضع يرقدون موتى وجثامينهم في حالة تحلل. لتلاحق هذه الصورة المروعة أي شخص يصر على تخيل أن العملية في الجنوب ستكون أقل فظاعة. لن تكون.

لقد أوصلت هذه الحرب منطقتنا إلى نقطة الانهيار، لكن آثارها امتدت بعيدا. هناك زيادة مروعة في حوادث معاداة السامية وكراهية الإسلام في جميع أنحاء العالم. إن النظام الدولي يتأرجح على حافة الهاوية، حيث تشير الحرب لأن القوة تصنع الحق وأن الامتثال للقانون الدولي الإنساني يتوقف على هويات الضحايا والجناة. لقد دعا الأمين العام وكل رئيس من رؤساء وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية والأغلبية الساحقة من سكان العالم أعضاء المجلس مرارا وتكرارا إلى وضع حد نهائي ومستدام للعنف غير المحدود. وقد عممت الإمارات العربية المتحدة مشروع قرار يدعو إلى وقف فوري لإطلاق النار لتحقيق ذلك. اليوم سيصوت المجلس وستتاح له الفرصة للاستجابة للنداءات التي تصم الآذان في جميع أنحاء العالم لوضع حد لهذا العنف.

**السيد بوليانسكي** (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): نود أن نشكر الأمين العام غوتيريش على تقييمه الصريح للحالة الكارثية في منطقة الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي. ونظرا للظروف الراهنة، نحيط علما بقراره المناسب تماما بالاحتكام إلى المادة 99 من ميثاق الأمم المتحدة لاسترعاء انتباه مجلس الأمن إلى هذه المسألة.

وبالتعاون مع زميلينا من الصين والإمارات العربية المتحدة، واسترشادا بنفس الاعتبارات التي استرشد بها الأمين العام، طلبنا من الرئاسة الإكوادورية للمجلس عقد جلسة عاجلة فيما يتعلق باستئناف الأعمال القتالية في كل من قطاع غزة والأراضي الفلسطينية المحتلة الأخرى، وكذلك في المناطق المتاخمة للبنان وسورية. ونرى أنه من الأهمية بمكان أن نلاحظ أن الأمانة العامة للأمم المتحدة، برئاسة الأمين العام، وعدد هائل من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة متحدون في رغبتهم في اتخاذ تدابير حاسمة بغية وضع حد لوفيات ومعاناة المدنيين في منطقة الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي.

ليس من المبالغة القول إن هذه لحظة الحقيقة. على مدى شهرين تقريبا، بذلت محاولات لإقناعنا بأن أهم شيء يمكن للمجلس أن يفعله والأكثر إلحاحا هو الدعوة إلى هدنة إنسانية. وقيل لنا إنه من المفترض أن يكون هدفا واقعيا وقابلا للتحقيق، على عكس وقف إطلاق النار. وردا على كل سؤال عن كيفية تنفيذه، قيل لنا إن الوكالات الإنسانية في الميدان ستجد سبيلا.

لقد حان الوقت لإجراء تقييم. كانت هناك بالفعل هدنة إنسانية. غير أنه لا علاقة لها بالقرار 2712 (2023). كانت الهدنة، وإطلاق سراح عشرات الرهائن والسجناء الفلسطينيين، نتيجة لاتفاقات أبرمها الوسطاء الإقليميون مع حماس وإسرائيل، والتي لم يرصد أحد بطبيعة الحال احترامها. كما أن الهدنة الإنسانية لم يكن لها أي أهمية سياسية – فقد أخذ الطرفان استراحة وحققا أهدافهما التكتيكية، وبعد ذلك، انتقلت إسرائيل، بدعم نشط من الولايات المتحدة، إلى مرحلة جديدة أكثر فتكا من عمليتها البرية في غزة.

وأود أن أستشهد ببعض المقاطع من رسالة الأمين العام الصادرة أمس.

”يواجه المدنيون في جميع أنحاء غزة خطرا جسيماً... ولا توجد حماية فعالة للمدنيين. ونظام الرعاية الصحية في

غزة آخذ في الانهيار. فقد تحولت المستشفيات إلى ساحات معارك... فلا يوجد مكان آمن في غزة. وفي ظل القصف المستمر الذي يقوم به جيش الدفاع الإسرائيلي... فإنني أتوقع أن ينهار النظام العام انهياراً تاماً في وقت قريب... مما يجعل حتى تقديم المساعدة الإنسانية المحدودة أمراً مستحيلاً“ (S/2023/962).

هذه هي الثمار الحقيقية للقرار 2712 (2023)، ولجميع المناقشات المطولة في المجلس التي لا تعدو عن كونها، للأسف، إلا مزيداً من الكلمات الفارغة. واليوم، لخص أنطونيو غوتيريش مرة أخرى الحالة – فالوكالات الإنسانية التابعة للأمم المتحدة غير قادرة ببساطة، في ظل الظروف الراهنة، على مساعدة سكان غزة.

ونأسف بالغ الأسف لأن مجلس الأمن، بأداته القوية الفريدة، بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، فشل طوال هذا الوقت في اتخاذ أي قرار ملزم واضح يطالب الأطراف – لا يدعوها – بإنهاء العنف. وتحت ضغط من الولايات المتحدة، التي هددت بمنع أي قرار آخر، تم استبدال الضرورة المطلقة لوقف إطلاق النار بدعوة غير موجهة لأحد بعينه من أجل فترات هدنة غير قابلة للتنفيذ بالقوة، وهو ما يتوافق بشكل أساسي مع النهج الإسرائيلي المتمثل في مواصلة العمليات العسكرية في الجيب المحاصر. وكانت هذه خطوة كبيرة إلى الوراء مقارنة بقرار الجمعية العامة دإط – 10/21 الذي اعتمدته الأغلبية الساحقة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في 27 تشرين الأول/أكتوبر.

واليوم، بات أمام المجلس فرصة طيبة لإنهاء هذه الحالة غير الطبيعية والقيام بما يتوقعه المجتمع الدولي منه. وهذا يتطلب اعتماد مشروع القرار S/2023/970 المقدم من الإمارات العربية المتحدة. وأثق بأن جميع زملائنا سيستجمعون القوة والشجاعة للقيام بذلك.

لقد جلب شهران من النزاع في غزة معاناة هائلة للسكان المدنيين. وخلال هذه الفترة، لقي أكثر من 000 7 طفل فلسطيني حتفهم. وانتشرت على الملأ معلومات عن تدمير العديد من المستشفيات والمدارس ومخيمات اللاجئين ومرافق الأمم المتحدة، إلى جانب مقتل العاملين في المجال الإنساني. وحجم هذا الدمار في حد ذاته دليل على الاستخدام العشوائي للقوة. وعلاوة على ذلك، هناك مؤشرات على التدمير المتعمد للأعيان المحمية بموجب القانون الدولي الإنساني.

وجرائم الحرب آخذة في التصاعد. وفي الأيام الأخيرة، نُشرت معلومات مروّعة حول خطط إسرائيل لإغراق المنشآت تحت الأرضية في قطاع غزة بمياه البحر. ووفقاً لمصادر متاحة للجمهور، أنشأ جيش الدفاع الإسرائيلي بالفعل شبكة من الأنابيب والمضخات المصممة لضخّ مياه البحر، وهو يناقش حالياً مع الولايات المتحدة الإمكانية العملية لتنفيذ مثل هذا الغمر – ما إذا كانت هناك مياه كافية، وما إذا كانت طبوغرافية الأنفاق ستسمح بمثل هذه الأعمال، وما إلى ذلك.

إن مثل هذه الخطوة، إذا اتخذت، ستشكل جريمة حرب صارخة. فمثل هذا الغمر يمكن أن يكون أقرب إلى إعطاء أمر ”لا ترحم“ أي شخص، وقد يكون هناك مدنيون موجودون في تلك الأنفاق. واحتمال وجودهم كبير جداً، فإلى أين يمكنهم الهروب من القصف العشوائي لغزة والاستهداف المتعمد للمستشفيات والمدارس ومخيمات اللاجئين ومرافق الأمم المتحدة؟ وكما سمعنا من الأمين العام اليوم، لا يوجد مكان آمن في قطاع غزة الصغير المكتظ بالسكان. والجزء الجنوبي من القطاع، الذي كان يتعرض في السابق لضربات منتظمة، تحول الآن بالكامل إلى منطقة حرب نشطة.

وتمجّد وسائل الإعلام الغربية المتحيزة القرارات التكتيكية البارعة للجيش الإسرائيلي. وهي لا تقوم حتى بالتشكيك في العواقب المحتملة لضخ آلاف الأمتار المكعبة من مياه البحر، وبعبارة أخرى المياه المالحة، في الأرض. ونحن نرى خطة واضحة لهدم القدرة الزراعية الضعيفة أصلاً في القطاع، لأن مياه البحر ستلوث حتماً المياه الجوفية في غزة.

وأشير إلى أن إسرائيل منعت، منذ بداية التصعيد، الإمداد الطبيعي لمياه الشرب إلى غزة. وقد انقطعت معظم إمدادات المياه. ولا يتم إيصال إمدادات المياه إلا لبعض مناطق جنوب قطاع غزة. وتقول جميع

الوكالات الإنسانية بالإجماع إن هذا لا يكفي حتى لتلبية الاحتياجات الأساسية لآلاف المدنيين المحاصرين في غزة. وإذا كانت المياه الجوفية ملوثة أيضاً، بالإضافة إلى المشاكل المصطنعة لمياه الشرب الآتية من الصنبور، فسيصبح الوضع كارثياً. ولنتذكر أن السلطة القائمة بالاحتلال تتحمل مسؤولية محددة عن ضمان حصول السكان المدنيين على الحاجات الأساسية، عملاً بقواعد القانون الدولي الإنساني، وتحديداً المادتين 23 و 59 من اتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949.

ونود أن نشدد على أن عواقب تلويث المياه الجوفية – المصدر الوحيد للمياه العذبة لسكان غزة – لن تستمر لسنوات، بل لقرون من الزمن. وإلى جانب القصف العشوائي المتواصل والهجمات المستهدفة على الأعيان المدنية، بهدف بث الرعب والذعر بين المدنيين، بدأت تظهر استراتيجية منهجية لتهجير الفلسطينيين قسراً. ومنطقها الوحشي بسيط – جعل الحياة في غزة لا تطاق، بل حتى مستحيلة، تاركة السكان المدنيين أمام خيار واحد: مغادرة منازلهم أو التعرّض للقتل.

هذه الاستراتيجية اللاإنسانية مليئة بجرائم الحرب، بما في ذلك الانتهاكات الفظيعة لما يقارب جميع أحكام المادتين 51 و 52 من البروتوكول الإضافي الأول لاتفاقيات جنيف. وهما تحظران على وجه الخصوص الهجمات ضد السكان المدنيين والأعيان المدنية، وأعمال العنف أو التهديد بالعنف بغرض رئيسي هو ترويع السكان المدنيين، فضلاً عن الهجمات العشوائية.

ولذلك، يُدعى المجلس إلى الجلوس بلا حراك ومراقبة الجرائم الجماعية التي تُرتكب، بما في ذلك باستخدام الأسلحة التي توفرها البلدان الغربية – وفي مقدمتها الولايات المتحدة والمملكة المتحدة – وبدعم سياسي كامل منها.

وأود أن أشدد على أن إشارات إسرائيل وحلفائها إلى أعمال حماس في 7 تشرين الأول/أكتوبر، التي ندينها بالتأكيد، لا تبرر – ولا يمكن لها من حيث المبدأ أن تبرر – ارتكاب جرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية على نطاق واسع وبصورة منهجية في قطاع غزة. إن عدم احترام أحد أطراف النزاع للقانون الإنساني لا يعفي بأي حال من الأحوال الطرف الآخر في النزاع من الامتثال للالتزامات الواقعة على عاتقه. وعلاوة على ذلك، فإن المادة 51 من البروتوكول الإضافي الأول لاتفاقيات جنيف تحظر صراحة الهجمات ضد السكان المدنيين أو المدنيين على سبيل الانتقام.

وفي الوقت نفسه، لا يمكن للمرء أن يتوقع تقييماً مناسباً من قبل الدول الغربية أو المؤسسات الفاسدة الخاضعة لسيطرتها، مثل المحكمة الجنائية الدولية. فلن تقف المحكمة الجنائية الدولية أبداً ضد رعاتها أو حلفائها، لأنها مصممة للنهوض بمخططاتهم السياسية. وفي نهاية المطاف، لم تحاسَب الولايات المتحدة أو المملكة المتحدة أو البلدان الغربية الأخرى على جرائم الحرب التي ارتكبتها في أفغانستان والعراق وليبيا. ونتذكر جميعاً كيف أنّ المدعي العام البريطاني للمحكمة الجنائية الدولية، السيد كريم خان، أسقط بصورة مخزية التحقيقات في جرائم الجيوش الغربية في تلك البلدان من قائمة أولوياته. ولا يساورنا شك في أنه سيتصرف بنفس الطريقة فيما يتعلق بإسرائيل ورعاتها.

ونحن بالتأكيد نتشاطر الرأي القائل بأننا يجب ألا تغيب عن بالنا جميعاً احتمالات التوصل إلى تسوية فلسطينية – إسرائيلية على أساس حل الدولتين الذي نعتقد أنه لا بديل له. ونحن على استعداد للعمل لتحقيق تلك الغاية، ولكن الأولوية اليوم هي لإنهاء الأعمال العدائية المسلحة وإنقاذ الفلسطينيين من الإبادة.

في الختام، أود أن أخاطب إخوتنا وأخواتنا العرب بلغتهم.

(تكلم بالعربية)

تدعو روسيا إلى وقف حلقة العنف إثر التصعيد الإسرائيلي – الفلسطيني الذي نشهده منذ 7 تشرين الأول/أكتوبر. كما نضمّ صوتنا إلى العديد من النداءات لوقف إطلاق النار المستدام والعودة إلى حل الأسباب الجذرية لهذا النزاع، وإبعاد الكارثة الإنسانية عن قطاع غزة.

وتستنكر روسيا استنكاراً قاطعاً أي عمل قد يؤدي إلى سقوط ضحايا من المدنيين، بمن فيهم النساء والأطفال. كما لا نقبل أية مخططات للتهجير القسري لسكان غزة إلى الجنوب. وهي عبارة عن نكبة جديدة بالنسبة للشعب الفلسطيني.

وتعظّم بلدي كل المبادرات البنّاءة لمجلس الأمن الرامية إلى تطبيع الوضع وفتح الطريق أمام عملية التسوية الجدّية بين الفلسطينيين والإسرائيليين، وذلك على خلفية محاولات أحد أعضاء المجلس لإبطاء وإفشال هذه الجهود المشتركة.

وفي وجه هذه المخططات المشكوك فيها، كانت روسيا، ولا تزال، تقف إلى جانب الطموحات المشروعة للشعب الفلسطيني في إقامة دولته المستقلة على حدود عام 1967، وعاصمتها القدس الشرقية، والتي تتعايش بسلام وأمن مع جارتها إسرائيل. وتستعد روسيا لمضاعفة جهودها من أجل تحقيق هذا الهدف المنشود، اعتمادا على المرجعية الدولية المعروفة، بما فيها قرارات مجلس الأمن ذات الصلة والمبادرة العربية للسلام لعام 2003، وذلك بالتنسيق مع شركائنا الفاعلين.

وفي هذا السياق، تدعم روسيا مشروع قرار مجلس الأمن S/2023/970 الذي اقترحته دولة الإمارات العربية المتحدة. وندعو كل زملائنا في المجلس إلى التصويت لصالحه اليوم.

**السيد جانغ** (الصين) (*تكلم بالصينية*): أشكر الأمين العام غوتيريش على إحاطته المهمة التي قدمها قبل لحظات. لقد استشهد الأمين العام، في رسالته المؤرخة 6 كانون الأول/ديسمبر الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن (S/2023/962)، بالمادة 99 من ميثاق الأمم المتحدة ووجه انتباه مجلس الأمن إلى الحالة في غزة، التي قد تؤدي إلى تفاقم التهديدات القائمة للسلام والأمن الدوليين. وأصدر الأمين العام مرة أخرى تحذيرا واقعيا ووجه نداء، مؤكدا تماما خطورة الحالة الراهنة وطابعها الملح وأظهر مرة أخرى إحساسه بالمسؤولية.

إن الحالة المعروضة على المجلس والمهمة التي يتطلبها الأمر واضحة جدا وحاسمة. ويجب على المجلس التصرف فورا وكفالة وقف لإطلاق النار وحماية المدنيين وتجنب وقوع كارثة إنسانية على نطاق أوسع.

ويجسد مشروع القرار S/2023/970، الذي قدمته دولة الإمارات العربية المتحدة باسم المجموعة العربية، النواة العالمية للمجتمع الدولي ويمثل الاتجاه الصحيح لاستعادة السلام. وتؤيد الصين مشروع القرار تأييدا تاما وستشارك في تقديمه.

وفي الظروف الراهنة، فإن وقف إطلاق النار هو السبيل الوحيد الممكن لإنقاذ الأرواح وتفادي وقوع كارثة إنسانية أكبر. لقد أودت الحرب في غزة بحياة أكثر من 17 000 مدني بريء. وفر أكثر من مليون شخص من الشمال إلى الجنوب ليكتشفوا أنه لا يوجد مكان للاختباء ولا مكان يذهبون إليه. ولا يمكن للكلمات أن تصف حجم هذه الكارثة الإنسانية. ويعني أي انتظار أو تأخير المزيد من الموت.

وفي هذا المنعطف، لا يمكن تجنب الدمار الذي يمكن أن ينجم عن اندلاع حرب إقليمية إلا بوقف إطلاق النار. فالآثار السلبية للنزاع آخذة في الامتداد. وكثيرا ما دقت الضفة الغربية والحدود اللبنانية – الإسرائيلية والحدود السورية – الإسرائيلية ناقوس الخطر. وثمة أزمة وشيكة ذات تأثير أوسع نطاقا. وأي تساهل وتواطؤ سيدفعان بالسلام والأمن الإقليميين نحو الهاوية.

وفي هذه المرحلة، لا يمكن تهيئة الظروف اللازمة لإحياء الآفاق السياسية لحل الدولتين إلا بوقف إطلاق النار. وحل الدولتين هو السبيل الأساسي لتحقيق التعايش السلمي بين دولتين، فلسطين وإسرائيل، وإرساء السلام الدائم في الشرق الأوسط. وأي إجراء يسمح باستمرار النزاع الحالي لن يؤدي إلا إلى زرع بذور الكراهية بين الجانبين ويفضي إلى مزيد من التدهور في الحالة وإلحاق المزيد من الضرر بالآفاق السياسية لحل الدولتين. وفي هذه اللحظة، فإن وقف إطلاق النار هو الإجراء الوحيد الذي يتماشى مع الدور المناسب للمجلس.

ويتطلع المجتمع الدولي بشغف إلى أن يضطلع المجلس بمهمته الأساسية في صون السلام والأمن الدوليين. وليس أمام المجلس من خيار سوى التصرف على وجه الاستعجال، من دون تسويف، للتوصل إلى وقف لإطلاق النار وحماية المدنيين. وسينم أي تردد أو أعذار عن عدم الشعور بالمسؤولية.

وتدعو الصين بقوة جميع الأعضاء إلى اعتماد نهج مسؤول ودعم المجلس في اتخاذ القرار السليم في مواجهة الحرب والسلام، الحياة والموت. فلنعمل من أجل إرساء السلام ولنعمل لإنقاذ الأرواح.

**السيد وود** (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر الأمين العام غوتيريش على إحاطته.

خلال الشهرين الماضيين، عقد مجلس الأمن اجتماعات متواصلة بشأن المواضيع التي أبرزها الأمين العام في رسالته الأخيرة (S/2023/962). وبالتوازي مع ذلك، وحتى في الوقت الذي أيدت فيه الولايات المتحدة حق دولة عضو أخرى في الدفاع عن شعبها ضد الفظائع وأعمال الإرهاب الشنيعة، فقد اضطلعت – على أعلى المستويات – بجهود دبلوماسية مكثفة لإنقاذ الأرواح وإرساء الأساس لسلام دائم.

ومهدت الدبلوماسية الأمريكية السبيل أمام دخول أولى الشاحنات التي تدفقت إلى غزة محملة بالمساعدات. وبالشراكة مع قطر ومصر، ساعدت في لم شمل أكثر من 100 رهينة مع أحبائهم ووسعت بشكل كبير نطاق المساعدات المقدمة للمدنيين في غزة خلال هدنة إنسانية استمرت سبعة أيام.

بيد أن حماس لديها مجموعة مختلفة من الأهداف. وأدى رفضها إطلاق سراح الرهائن الشابات إلى انهيار الهدنة واستئناف القتال.

إن عدم إدانة المجلس لهجمات حماس الإرهابية في 7 تشرين الأول/أكتوبر، بما في ذلك أعمال العنف الجنسي وغيرها من الشرور التي لا يمكن تصورها، فشل أخلاقي خطير. وهو يؤكد انفصال المناقشات التي نجريها في هذه القاعة بشكل جوهري عن الحقائق على أرض الواقع.

ويتمثل جزء لا يمكن إنكاره من ذلك الواقع في أنه إذا ألقت إسرائيل السلاح من جانب واحد اليوم، كما دعت بعض الدول الأعضاء، فإن حماس ستواصل احتجاز الرهائن – النساء والأطفال والرجال المسنين – الذين يتعرض العديد منهم، وفقا لروايات الناجين، لمعاملة قاسية وغير إنسانية.

وحتى اليوم، لا تزال حماس تشكل تهديدا لإسرائيل ولا تزال في السلطة في غزة. وهذا ليس تهديدا يمكن لأي حكومة من حكوماتنا أن تسمح باستمراره على حدودنا، لا سيما بعد أسوأ هجوم على شعبنا منذ عدة عقود.

ولهذا السبب، بينما تؤيد الولايات المتحدة بقوة السلام الدائم الذي يمكن للإسرائيليين والفلسطينيين أن يعيشوا في سلام وأمن في ظله، فإننا لا نؤيد الدعوات إلى وقف فوري لإطلاق النار. فلن يؤدي ذلك إلا إلى زرع بذور الحرب التالية لأن حماس لا ترغب في رؤية سلام دائم أو رؤية حل الدولتين.

لقد آلمتني المعاناة التي شهدناها خلال الشهرين الماضيين. فالحرب مأساوية، حتى عندما نضطر، بوصفنا حكومات، لحمل السلاح وحماية شعبنا من أبشع أعمال الإرهاب والعنف. إنه لأمر مأساوي بالنسبة لأسر الرهائن، الذين ينتظرون معرفة مصير أحبائهم. ونبذل كل ما في وسعنا لتحرير الرهائن المتبقين ونؤكد مجددا توقعنا بأن يُسمح للجنة الدولية للصليب الأحمر بالوصول إلى الرهائن الذين تحتجزهم حماس وغيرها من الجماعات المتطرفة وتوفير العلاج الطبي لهم. والحرب مأساوية بنفس القدر بالنسبة للمدنيين في غزة. فحجم معاناة المدنيين مدمر ومفجع.

وتتعمد حماس زرع نفسها في المناطق المدنية. لكن هذا لا يغير بأي حال من الأحوال حقيقة أهمية الطريقة التي تدافع بها إسرائيل عن نفسها. وأوضحنا بصورة قاطعة أنه يجب على إسرائيل احترام القانون الدولي الإنساني والقيام بعملياتها بطريقة تقلل من الضرر الذي يلحق بالمدنيين. ولدعم تلك الكلمات والمساعدة في حماية المدنيين، أيدنا إنشاء آلية إنسانية أكثر فعالية لتفاي التضارب مع الأمم المتحدة ونرصد تنفيذها. وهذا واجب أخلاقي وحتمية استراتيجية. فلا يمكن للمرء أن ينتصر في حروب المدن إلا من خلال حماية المدنيين.

وفي كل محادثة، أكدنا أيضا على أن إسرائيل يجب أن تتجنب مواصلة التهجير الجماعي للمدنيين إلى جنوب غزة، حيث فر الكثيرون منهم من العنف في السابق. ويجب توفير ما يكفي من الوقت والفرص للمدنيين للتنقل، بما في ذلك من خلال ممرات تسمح للناس بالانتقال بأمان من مناطق محددة تشهد أعمالا قتالية. ويجب على إسرائيل كذلك أن تضمن وجود دعم إنساني كاف للنازحين.

أخيرا، يجب أن تتاح الفرصة للمدنيين النازحين في غزة للعودة إلى ديارهم بمجرد أن تسمح الظروف بذلك. ويجب ألا يكون هناك نزوح داخلي دائم أو اقتطاع من أراضي غزة. ولن تدعم الولايات المتحدة تحت أي ظرف من الظروف الترحيل القسري للفلسطينيين من غزة أو من الضفة الغربية. وعلى الرغم من أن الهدنة الإنسانية التي تم تمديدها قد انتهت – مرة أخرى، بسبب اختيار حماس – فقد أوضحنا دائما أن المعونة الإنسانية يجب ألا تستمر فحسب، بل يجب توسيع نطاقها.

ونرحب بقرار الحكومة الإسرائيلية بفتح معبر كرم أبو سالم للتفتيش وفحص السلع الإنسانية. وسنواصل الاتصال بإسرائيل لضمان حدوث ذلك، وفقا للجدول الزمني الذي التزمت به. ونرحب أيضا بقرار الحكومة الإسرائيلية بضمان توفير الوقود الذي يلبي الاحتياجات المطلوبة لدعم عملية المساعدات الإنسانية، بما في ذلك الهياكل الأساسية المدنية الحيوية. وهاتان النتيجتان ثمرة لتواصل الولايات المتحدة بصورة مكثفة مع جميع الأطراف وهما تتسقان مع القرار 2712 (2023)، وتضعان الأساس لتوسيع نطاق واستمرارية المساعدات الإنسانية التي تشتد الحاجة إليها.

وبطبيعة الحال، لا يمكن إيصال المعونة الإنسانية إذا لم تتوفر الحماية للعاملين في المجال الإنساني، وعلى جميع الأطراف التزام بحماية موظفي الأمم المتحدة والعاملين في المجال الإنساني. ونتقدم بخالص التعازي إلى جميع أسر وأصدقاء وزملاء موظفي وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى الذين فقدوا أرواحهم منذ 7 تشرين الأول/أكتوبر. إن شن هجمات على ملاجئ الأمم المتحدة ومرافقها غير مقبول. كما أكدنا باستمرار، أن العمل الذي يضطلع به الصحفيون في حالات النزاع حيوي وأنه يجب حمايتهم أيضا. ويجب على إسرائيل أن تتجنب إلحاق الضرر بالبنية التحتية المدنية مثل المستشفيات ومحطات الطاقة ومرافق المياه والبنية التحتية للاتصالات السلكية واللاسلكية.

فيما يتعلق بالأبعاد الإقليمية لهذا النزاع، يساورنا القلق إزاء تجدد العنف على طول الخط الأزرق. وتكتسي استعادة الهدوء هناك أهمية قصوى، شأنها في ذلك شأن التنفيذ الكامل للقرار 1701 (2006). وعلاوة على ذلك، ندين الهجمات الأخيرة التي شنها الحوثيون على ثلاث سفن تجارية في المياه الدولية جنوب البحر الأحمر في حوادث منفصلة. واتساقا مع دعم إيران وتشجيعها منذ أمد بعيد لأعمال الحوثيين المزعزعة للاستقرار في المنطقة، نعلم أن إيران كانت ضالعة في التخطيط لعمليات الحوثيين. وأمام إيران خيار تقديم هذا الدعم أو حجبه، والذي من دونه سيواجه الحوثيون صعوبات في تعقب ومهاجمة السفن التجارية التي تبحر في ممرات الشحن عبر البحر الأحمر وخليج عدن بشكل فعال. ونرحب بالبيان الصحفي للمجلس (SC/15513) الذي يدين تلك الهجمات ويشدد على أهمية الحقوق والحريات الملاحية لجميع السفن في البحر الأحمر. ونجري مشاورات مكثفة مع الشركاء والحلفاء لتحديد الخطوات التالية المناسبة.

كما كانت الولايات المتحدة واضحة بشأن مخاطر تصاعد أعمال العنف المدفوعة بالتطرف التي يرتكبها المستوطنون الإسرائيليون ضد الفلسطينيين في الضفة الغربية. ويجب محاسبة المستوطنين المتطرفين العنيفين على ما يرتكبونه من أعمال عنف. ولذلك، تنفذ الولايات المتحدة سياسة جديدة لتقييد إصدار التأشيرات تستهدف الأفراد الذين يُعتقد أنهم ضالعون في تقويض السلام أو الأمن أو الاستقرار في الضفة الغربية أو يساهمون في ذلك عن قصد. وقد قالها الرئيس بايدن بوضوح: إن الشعب الفلسطيني يستحق إقامة دولته ومستقبلا لا وجود فيه لحماس وإن حل الدولتين هو السبيل الوحيد لضمان الأمن في الأجل الطويل لكل من الشعبين الإسرائيلي والفلسطيني.

يقع على عاتق أعضاء المجلس الذين يقترحون مشاريع قرارات التزام بشرح كيف ستكسر مقترحاتهم حلقة العنف المستمرة وتدعم الخطوات التي نتفق جميعا على أنها ضرورية لإرساء الأساس لمستقبل أكثر سلما وأمنا حتى لا يظل التاريخ يعيد نفسه. وينبغي ألا يكون هدفنا مجرد وقف الحرب اليوم، بل ينبغي أن يكون إنهاء الحرب إلى الأبد وكسر حلقة العنف المتواصل وبناء شيء أقوى في غزة وفي مختلف أنحاء الشرق الأوسط حتى لا يظل التاريخ يعيد نفسه. وكما كان الحال منذ اليوم الأول لهذه الأزمة، ستواصل الولايات المتحدة

استخدام كل نفوذها لتشجيع لم شمل الرهائن مع أحبائهم ومواصلة توسيع نطاق المعونة المقدمة للمدنيين الفلسطينيين في غزة الذين تكبدوا خسائر فادحة. وسنواصل الضغط من أجل حماية المدنيين بينما تسعى إسرائيل إلى تحقيق أهداف عسكرية مشروعة. ولن نتخلى عن بناء مستقبل لا تسيطر فيه حماس على غزة، حيث أن الحالة الراهنة لا يمكن أن تستمر بالنسبة لأمن إسرائيل والمنطقة وبالنسبة لرفاه الشعب الفلسطيني.

**السيدة دوتلاري** (ألبانيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بشكر الأمين العام على الدعوة إلى عقد هذه الجلسة وعلى ملاحظاته. وألبانيا، شأنها سائر الحاضرين في هذه القاعة، تتشاطر القلق العميق إزاء الحالة الإنسانية الكارثية في غزة. ونشيد بجهود الأمم المتحدة والشركاء الإقليميين والولايات المتحدة وجميع الذين يعملون على ضمان التدفق الحر للمعونات الإنسانية في غزة. وتشجعنا أيضا الأنباء التي وردت مؤخرا عن إمكانية استخدام معبر كرم أبو سالم للفحص وعمليات التفتيش. ومن شأن ذلك أن يزيد ويسرع دخول المزيد من المساعدات الإنسانية إلى غزة، حيث تمس الحاجة إليها. وطوال هذا الأسبوع، كانت حوالي 80 شاحنة تدخل غزة يوميا مقارنة بأكثر من 200 شاحنة خلال فترة الهدنة الإنسانية التي استمرت أسبوعا في تشرين الثاني/نوفمبر. إن المدنيين في غزة يحتاجون إلى مساعدات إنسانية أكثر بكثير مما كانوا بحاجة إليه قبل هجوم حماس.

وبينما تركز جميع الجهود على حماية المدنيين وتوفير المعونة الإنسانية لجميع المحتاجين، يجب ألا تغيب عنا الصورة الكاملة في هذه الحالة المتردية. ونكرر إدانتنا للهجوم الإرهابي الذي شنته حماس على إسرائيل وشعبها في 7 تشرين الأول/أكتوبر، بما في ذلك إطلاق الصواريخ العشوائي على المناطق السكنية في إسرائيل. إن الأحداث المروعة التي وقعت في 7 تشرين الأول/أكتوبر واختطاف المدنيين الأبرياء وأعمال العنف المتتالية، بما في ذلك العنف الجنسي ضدهم والضغط النفسي الذي يمارس عليهم، غير مقبولة. فلا يوجد ما يبرر اختطاف المدنيين ولا شيء يمكن أن يبرر استغلالهم لتحقيق أهداف سياسية. وندعو إلى الإفراج الفوري وغير المشروط عن الرهائن، امتثالا للقانون الدولي الإنساني، وندين أيضا استخدام حماس للمدنيين الفلسطينيين كدروع بشرية. ويجب على مجلس الأمن أن يقف ضد هذا الظلم تجاه الفلسطينيين والإسرائيليين والمدنيين من جنسيات أخرى وأن يسعى إلي محاسبة حماس. ونأسف لأن مجلس الأمن لم يتمكن من إدانة إرهاب حماس. وبعدم إدانة حماس، يخاطر مجلس الأمن بتمكين تلك الجماعة. ولا يسهم عدم الإدانة في تمكين السلطة الفلسطينية. ولا يساعد الشعب الفلسطيني ولا يسهم في تحقيق أمن المنطقة بأسرها.

لا يمكن تجاهل الأثر الهائل للنزاع بين إسرائيل وحماس على المدنيين الفلسطينيين. وندعو إسرائيل إلى الامتثال الكامل للقانون الدولي الإنساني وممارسة مبدأ التناسب والتمييز في سياق عملياتها العسكرية. فحماية المدنيين في الحرب أمر حتمي وحياة البشر تكتسي نفس الأهمية، سواء كانوا إسرائيليين أم فلسطينيين. وينبغي بذل المزيد من الجهود لحمايتهم وحماية البنية التحتية المدنية. كما ندعو إسرائيل إلى التعامل مع مسألة تزايد عنف المستوطنين ضد المدنيين الفلسطينيين في الضفة الغربية. ونشجب عنف المتطرفين وندعو إلى محاسبة المسؤولين عن ارتكابه.

ختاما، في الوقت الذي تُبذل فيه كل الجهود لاستعادة الهدوء في الميدان، يجب على المجتمع الدولي أيضا السعي إلى استعادة منظور الأفق السياسي القائم على تأمين حق إسرائيل في الوجود وأمنها من ناحية، وإيجاد مسار مستدام للفلسطينيين لإقامة دولتهم ونيل حريتهم من ناحية أخرى. لقد حان الوقت للتفكير بجدية والبدء في وضع الأساس لمستقبل يسوده الأمن والكرامة والرخاء للجميع.

**السيدة غات** (مالطة) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر الأمين العام على إحاطته الرصينة وأؤكد دعم مالطة الكامل لقراره بالاستشهاد بالمادة 99 من ميثاق الأمم المتحدة.

يؤجج الوضع الكارثي والأعمال القتالية في غزة مستويات غير مسبوقة من المعاناة الإنسانية ويهدد السلام الإقليمي بعواقب دولية خطيرة. وقد قُتل أكثر من 15 000 شخص حتى الآن، 67 في المائة منهم من النساء والأطفال. وإلى جانب تنفيذ جميع أحكام القرار

2712 (2023)، التي تشمل الإفراج غير المشروط عن جميع الرهائن المتبقين، فإن الوقف الفوري لإطلاق النار لأسباب إنسانية أمر بالغ الأهمية الآن. ونشعر بخيبة أمل إزاء انهيار الهدنة المؤقتة التي أُبرمت قبل بضعة أسابيع، والتي سمحت بإطلاق سراح الرهائن وإدخال المساعدات التي تمس الحاجة إليها غزة. ويبعث استئناف الأعمال القتالية في قطاع غزة على الأسى. وقد أدى تجدد القتال إلى المزيد من الموت والدمار وزاد من المصاعب الشديدة التي يواجهها السكان المحاصرون.

وفي الأسابيع القليلة الماضية، وصف عدد من وكالات الأمم المتحدة والشركاء في المجال الإنساني الكارثة التي تتكشف، ويجب على المجلس أن يصغي إلى تحذيراتهم. والتقاعس ليس خيارا. ويفتقر المدنيون في غزة إلى الوسائل الأساسية للبقاء على قيد الحياة، بما في ذلك الغذاء والماء والدواء. ونظام الرعاية الصحية يتداعى. وتؤوي المستشفيات الآخذة في الانهيار وعدد قليل من مرافق وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) أكثر من مليون شخص، وقُتل 133 من العاملين في الأونروا. وقدرة الوكالة على العمل على المحك. وتؤدي هذه الظروف إلى تفاقم المخاطر الجسيمة لانتشار الأمراض على نطاق واسع. ويتحمل الأطفال مرة أخرى وطأة الأعمال العدائية. فهم لا يزالون يتعرضون للقتل أو التشويه ويُحرمون من الحصول على الرعاية الصحية والتعليم. وتيتم الآلاف. وهذا الأمر يجب أن يتوقف. فمستقبل جيل بأكمله معرض للخطر. ولا يوجد سيناريو يبرر حرمان 2,2 مليون شخص، 80 في المائة منهم نازحون، من المساعدات. ووفقا للقانون الدولي، فإن جميع الأطراف ملزمة بكفالة حماية المدنيين والبنية التحتية المدنية. ويجب ضمان توسيع نطاق المساعدات الإنسانية وتوزيعها، إلى جانب سلامة موظفي الأمم المتحدة والعاملين في المجال الإنساني. والسبيل الوحيد لتحقيق تلك الضرورات هو وقف إطلاق النار لأسباب إنسانية.

لقد أدانت مالطة مرارا وتكرارا وبلا تحفظ أعمال حماس الإرهابية، بما في ذلك الهجمات الشنيعة التي وقعت في 7 تشرين الأول/أكتوبر والهجوم الذي وقع في القدس في 30 تشرين الثاني/نوفمبر وإطلاق حماس للصواريخ بشكل عشوائي. ومما يستوجب الشجب استراتيجيتها المتمثلة في زرع نفسها بين المدنيين والبنية التحتية المدنية في غزة وحوادث العنف الجنسي المبلغ عنها. ولا يمكن أن يكون هناك مبرر للإرهاب ويجب أن يكون المجلس واضحا في رفضه لذلك. وتعترف مالطة بحق إسرائيل في حماية شعبها، ولكن أي إجراء تتخذه يجب أن يتماشى مع القانون الدولي الإنساني، بما في ذلك مبادئ التمييز والتناسب والضرورة.

وشهدت الحالة في الضفة الغربية تصعيدا غير مسبوق في الأسابيع الثمانية الماضية. ويساورنا قلق بالغ إزاء التقارير التي تفيد بتزايد عمليات التوغل المكثفة والقيود والاعتقالات الجماعية التي تحدث في جميع أنحاء الضفة الغربية، بما في ذلك في مخيمات اللاجئين. كما أن عودة التعدي غير القانوني والعنف من جانب المستوطنين يثيران قلقا بالغا. فالمستوطنات غير قانونية بموجب القانون الدولي وعقبة أمام السلام. وندين الترحيل القسري للسكان الفلسطينيين في زنوتا وتدمير مدرسة القرية الممولة من الاتحاد الأوروبي على يد المستوطنين الإسرائيليين مؤخرا. وعلاوة على ذلك، نشعر بالجزع إزاء المناوشات على الحدود الإسرائيلية – اللبنانية. وتدين مالطة جميع الانتهاكات على الخط الأزرق، بما في ذلك الهجمات على قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان. وندعو بقوة جميع الأطراف، بما في ذلك الجهات من غير الدول في المنطقة، إلى ممارسة ضبط النفس ووقف التصعيد واحترام قواعد القانون الدولي. ويجب تجنب احتمالات فتح المزيد من جبهات النزاع بأي ثمن.

وثمة أهمية حيوية لأن يتضمن الحل الشامل للأزمة المتصاعدة إعادة الالتزام الجاد بالسلام. ولن يتحقق ذلك إلا من خلال الحوار وإيجاد أفق سياسي يهدف إلى المعالجة الشاملة لكل من شواغل إسرائيل الأمنية والتطلعات المشروعة للفلسطينيين، بما في ذلك حقهم في تقرير المصير.

وتؤكد مالطة من جديد التزامها الثابت بحل الدولتين على حدود ما قبل عام 1967 وتلبية التطلعات المشروعة لكلا الجانبين، على أن

تكون القدس عاصمة مستقبلية لدولتين تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن، تمشيا مع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة والمعايير المتفق عليها دوليا. وما زلنا مقتنعين بأن هذا هو السبيل الوحيد لتحقيق سلام دائم ومستدام في الشرق الأوسط.

**السيد دو ريفيير** (فرنسا) (*تكلم بالفرنسية*): أرحب بالأمين العام في المجلس اليوم وأكرر دعم فرنسا الكامل لجهوده. إن من واجبه أن يحذرنا حتى نتمكن معا من الوفاء بمسؤوليتنا الجماعية عن صون السلام والأمن الدوليين. لقد أعلن بوضوح أن الحالة الإنسانية في قطاع غزة كارثية. فبعد مرور أسبوع من انتهاء الهدنة، يتعرض القطاع للقصف ومخاطر الوباء والمجاعة ويتعذر الحصول على الرعاية الطبية، فضلا عن عواقب النزوح في منطقة تزداد مساحتها تقلصا. وفي ضوء خطورة الأزمة، يجب على المجلس أن يواصل العمل.

وتقترح فرنسا هدنة إنسانية جديدة وفورية ودائمة والتي ينبغي أن تؤدي إلى وقف دائم لإطلاق النار. وذلك أمر بالغ الأهمية لكفالة إيصال كمية أكبر من المساعدات الإنسانية. ولم تعد الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني قادرة على تنفيذ عملياتها. ويجب ضمان إيصال المعونة الإنسانية بأمان وبلا عوائق ويجب احترام القانون الدولي الإنساني. ويجب توفير الضمانات الكاملة لحماية المدنيين والبنية التحتية المدنية والصحية والعاملين في المجال الإنساني. ويجب كفالة الحصول على المياه والوقود والأدوية والغذاء والضروريات الأساسية. ومن الضروري فتح نقاط عبور جديدة، بما في ذلك معبر كرم أبو سالم، وكذلك زيادة حجم المساعدات التي تمر عبر رفح. وينبغي ألا تؤدي إجراءات التفتيش إلى تأخير تسليمها.

إن اتخاذ إجراءات يعني أيضا مواصلة تعبئة جهودنا. وكان هذا هو الهدف من اجتماع المتابعة الذي عُقد في 6 كانون الأول/ديسمبر للمؤتمر الذي انعقد في 9 تشرين الثاني/نوفمبر برئاسة وزيرة خارجية بلدنا، كاترين كولونا، والذي مكننا من جمع أكثر من بليون يورو. ويجب أن نفعل المزيد، بما في ذلك من خلال وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا).

وقد أعلنت فرنسا بالفعل عن 100 مليون يورو إضافية لعام 2023، بما في ذلك 54 مليون يورو للأونروا، وكذلك 600 طن من الشحنات الإنسانية بالإضافة إلى 200 طن تم تسليمها بالفعل. كما نعالج المدنيين على حاملة طائرات الهليكوبتر ديكسمود التابعة لنا.

ويعني اتخاذ إجراءات أيضا إنهاء وجود حماس والجماعات الإرهابية الأخرى التي ارتكبت فظائع رهيبة، بما في ذلك العنف الجنسي، في 7 تشرين الأول/أكتوبر. ومن غير المقبول ألا يتمكن المجلس حتى الآن من إدانة تلك الأعمال. ويمكن لإسرائيل أن تعول على دعم فرنسا في محاربة حماس. وقد اتخذنا تدابير ضد قادة حماس ونهدف إلى توسيع نطاقها على المستوى الأوروبي. ويجب على حماس وغيرها من الجماعات إطلاق سراح جميع الرهائن فورا من دون قيد أو شرط.

إن الحالة في الضفة الغربية تبعث على القلق. وتدين فرنسا بشدة القرارات الأخيرة بشأن توسيع المستوطنات وأعمال العنف التي تقوم بها مجموعات من المستوطنين. ويجب على السلطات الإسرائيلية أن توقف تلك الأعمال وأن تحاكم مرتكبيها. وتعتزم فرنسا حظر دخولهم إلى الأراضي الفرنسية وتجميد أصولهم. ونعمل على تجنب اشتعال الوضع في المنطقة ونحث جميع الأطراف على ضبط النفس. واستمرار الاشتباكات على طول الحدود بين لبنان وإسرائيل يبعث على القلق الشديد. وأؤكد من جديد التزامنا بالتنفيذ الكامل للقرار 1701 (2006) من جانب جميع الأطراف المعنية.

في نهاية المطاف، أهم شيء هو استعادة أفق سياسي، يستند إلى الحل الوحيد القابل للتطبيق – حل الدولتين، الذي تعيش بموجبه دولتان جنبا إلى جنب في سلام وأمن. ولم يعد كافيا استحضار ذلك المنظور. ويجب أن نجعله حقيقة ملموسة من دون إبطاء. ومن شأن المماطلة مرة أخرى كفالة أن تكون الأزمة المقبلة أسوأ من المأساة الحالية. وفرنسا مستعدة للمشاركة الكاملة في تلك الجهود. ورئيس فرنسا ووزيرة خارجيتنا على استعداد تام في ذلك الصدد وهما يواصلان مناقشاتهما مع نظرائهما في المنطقة.

**السيدة بيرسفيل** (سويسرا) (*تكلمت بالفرنسية*): أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد مناقشة اليوم استجابة لنداء الأمين العام، الذي ترحب سويسرا بحضوره في المجلس اليوم.

إن الاستشهاد بالمادة 99 من ميثاق الأمم المتحدة لأول مرة في ظل ولايته هو شهادة على الحالة المأساوية في الشرق الأوسط اليوم. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأكرر الإعراب عن خالص تعازينا فيما يتعلق بموظفي الأمم المتحدة البالغ عددهم 130 الذين فقدوا حياتهم. وتشاطر سويسرا الأمين العام قلقه. ويمكن أن تكون لهذه الحالة عواقب لا رجعة فيها على السلام والأمن في المنطقة بأسرها بل وخارجها. ولذلك، يتحتم على مجلس الأمن أن يبقي الحالة قيد نظره وأن يتخذ إجراءات لمنع حدوث تدهور أكثر خطورة.

وفي عدد من المناسبات، أدانت سويسرا بشدة أعمال الإرهاب والهجمات العشوائية وأخذ الرهائن التي ارتكبتها حماس منذ 7 تشرين الأول/أكتوبر. وقد أودت بحياة أكثر من 200 1 ضحية في إسرائيل، بمن في ذلك العديد من النساء والفتيات، اللواتي تعرضن بشكل خاص للعنف الجنسي والعنف الجنساني. ولم يحدث أبدا في المنطقة أن كان الثمن الذي دفعه السكان المدنيون الفلسطينيون باهظا إلى هذا الحد في مثل هذا الوقت القصير. ففي غضون شهرين، قتل أكثر من 000 17 فلسطينيا – 70 في المائة منهم من النساء والأطفال – في عمليات قصف في غزة، وفقا للمصادر المتاحة. وتأسف سويسرا لوفاة آلاف المدنيين في إسرائيل وفي جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة، وتتقدم بخالص تعازيها إلى أسر جميع الضحايا.

لقد جعلت سويسرا من احترام القانون الدولي الإنساني، وحماية المدنيين على وجه الخصوص، أولوية لولايتها في مجلس الأمن. ونود أن نبدي ملاحظة مريرة، على غرار ما قاله الأمين العام، مفادها أنه "لا توجد حماية فعالة للمدنيين" وأنه "لا يوجد مكان آمن" اليوم في غزة (S/2023/962) – ولا حتى للعاملين في مجال المعونة والعاملين في المجال الطبي والجرحى؛ ولا للصحفيين، فقد ارتفع عدد الضحايا بينهم إلى أكثر من 63 صحفيا منذ 7 أكتوبر/تشرين الأول، وفقا لتحالف حرية الإعلام؛ ولا حتى للرهائن الـ 138، الذين ندعو إلى إطلاق سراحهم الفوري وغير المشروط. ونذكر بأنه يجب إجراء تحقيقات في جميع انتهاكات القانون الدولي المرتكبة في إسرائيل وفي جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة كي يقدم مرتكبوها إلى العدالة.

إن تدمير الهياكل الأساسية المدنية وإلحاق الضرر بها، بما في ذلك أكثر من 60 في المائة من الوحدات السكنية، وانهيار النظام الطبي، وتكدس الناس في المدارس وغيرها من هياكل وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى – التي أصبحت أماكن لجوء لأكثر من مليون شخص – قد أغرق قطاع غزة في حالة من انعدام الأمن التام. ندعو إلى احترام القانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان مع الاعتراف بحق إسرائيل في ضمان أمنها. كما نذكر الأطراف المتحاربة بالتزاماتها في سير الأعمال العدائية، ولا سيما احترام مبادئ التناسب والتمييز والاحتياط، في جميع الظروف. إن احترام القانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان ضرورة لمنع التصعيد الإقليمي للنزاع، الذي نشهد بوادر له تبعث على القلق في الضفة الغربية ولبنان.

إن التقليد الإنساني الذي يتشبث به بلدي وُلد في ساحة المعركة ومن تحت الأنقاض. ويدعو ذلك التقليد إلى الالتزام بتقديم المساعدة للمدنيين المحتاجين. ولهذا السبب، تنظر سويسرا بعين العطف إلى مشروع القرار الذي قدمه الوفد الإماراتي والمقرر طرحه للتصويت بعد ظهر اليوم. إذ ينقل القرار 2712 (2023) نفس واجب الإنسانية. ويشير إلى ضرورة كفالة وصول المساعدات الإنسانية إلى المدنيين بشكل كامل وسريع وآمن ودون عوائق. والإشارة إلى أن تنفيذ ذلك القرار لا يمكن الدفاع عنه في الظروف الراهنة تعني أن ذلك الحد الأدنى من الإنسانية غير مضمون في غزة اليوم. إن المعونة الإنسانية واجب، ولكنها ليست غاية في حد ذاتها. إنها ستنقذ الأرواح وتضفي القليل من الكرامة على نزاع يحتاج تماما إلى حل سياسي، وفقا للشروط التي شدد عليها المجلس مرارا، ووفقا للقانون الدولي.

**السيد فرنانديز** (موزامبيق) (*تكلم بالإنكليزية*): نشكر الرئاسة الإكوادورية على عقد هذه الجلسة الطارئة. ونعرب عن تقديرنا للأمين

العام، معالي السيد أنطونيو غوتيريش، على توجيه انتباه مجلس الأمن إلى الخطر المتصاعد والآثار الكارثية التي تشكلها الحالة في غزة على السلم والأمن العالميين وفقا للمادة 99 من ميثاق الأمم المتحدة.

منذ استئناف الأعمال القتالية في يوم 1 كانون الأول/ديسمبر 2023 بعد هدنة إنسانية دامت أسبوعا، فإن التقارير الواردة من غزة، بما في ذلك المنطقة الجنوبية، التي تتحمل وطأة العمليات العسكرية الإسرائيلية، تشهد سيناريو أسوأ على نحو متزايد. والحالة تخرج بسرعة عن نطاق السيطرة، مع ما يترتب عن ذلك من آثار محتملة طويلة الأجل على أمن المنطقة واستقرارها، وكذلك على الشعب الفلسطيني بشكل عام. وهناك احتمال لانهيار النظام الإنساني، كما أبرز الأمين العام، مما يؤكد الحاجة إلى عمل جماعي لتفادي تلك الكارثة الإنسانية الوشيكة.

ومن هذا المنطلق، تكرر موزامبيق نداء الأمين العام من أجل وقف فوري لإطلاق النار لمنع حدوث أزمة إنسانية. ولتخفيف المعاناة المستمرة للمدنيين الأبرياء في غزة، يلزم التوصل إلى وقف إطلاق النار لأسباب إنسانية بين الطرفين. وينبغي أن تدفعنا التحذيرات المتكررة من وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية وغيرها من الجهات الفاعلة بوقوع أزمة إنسانية ضخمة وشيكة في غزة إلى اتخاذ إجراء فوري.

ونظرا لحجم الخسائر في الأرواح في غزة، تدعو موزامبيق المجلس والمجتمع الدولي إلى الاستفادة الكاملة من نفوذهما من أجل وقف الأعمال القتالية في غزة، وكفالة إيصال المساعدة الإنسانية واستعادة الحوار بين الأطراف. ونحث السلطات الإسرائيلية على تنفيذ القرار 2712 (2023) المؤرخ 15 تشرين الثاني/نوفمبر للتمكين من إيصال الإمدادات والخدمات المنقذة للحياة التي تعتبر حيوية لبقاء ورفاه المدنيين العزل، ولا سيما الأطفال. ويجب اتخاذ خطوات عملية الآن لكفالة تنفيذ ذلك القرار، بما في ذلك إنشاء آلية فعالة.

ونكرر دعوتنا للطرفين إلى الامتثال لالتزاماتهما فيما يتعلق بحماية المدنيين وفقا للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. وندعو الطرفين على وجه الاستعجال إلى إظهار القيادة والشجاعة من خلال الدخول في حوار للتوصل إلى حل دائم، يسمح للإسرائيليين والفلسطينيين بالعيش جنبا إلى جنب في سلام وأمن وحسن جوار، وفقا لميثاق الأمم المتحدة.

وأخيرا، ولتحقيق ذلك الهدف النبيل، نناشد أعضاء مجلس الأمن أن يمارسوا نفوذهم على الأطراف المعنية.

**السيدة باربرا وودوارد** (المملكة المتحدة) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر الأمين العام على إحاطته وعلى رسالته إلى مجلس الأمن بموجب المادة 99 من ميثاق الأمم المتحدة (S/2023/962).

هذه أيام حالكة. إن رعب هجمات حماس في 7 تشرين الأول/أكتوبر يخيم علينا، بما في ذلك التقارير المروعة عن العنف الجنسي المرتكب من جانب حماس ضد النساء والفتيات الإسرائيليات. إن المعاناة الرهيبة والمؤلمة للفلسطينيين الأبرياء، بمن فيهم العديد من النساء والأطفال الصغار، مأساة إنسانية تتكشف أمام أعيننا. إن الأمين العام، الذي يحظى بتأييدنا القوي، حدد بوضوح المسار نحو الكارثة الإنسانية التي يواجهها الفلسطينيون في غزة. ويتعين علينا أن نستجيب وأن نفعل ذلك على وجه الاستعجال.

العدد الهائل للقتلى من المدنيين أمر مروع. ولا يمكن أن يستمر تشريد 80 في المائة من السكان في غزة. وتواصل المملكة المتحدة دعم حق إسرائيل في الدفاع عن نفسها ضد إرهاب حماس في سعيها إلى إعادة أكثر من 100 رهينة ما زالوا محتجزين في غزة. ولكننا واضحون تماما في أنه يجب على إسرائيل أن تكون مُستَهدِفة ودقيقة في تحقيق ذلك الهدف. وقد وجه رئيس وزراء المملكة المتحدة ووزير خارجيتها تلك الرسالة وسيواصلان القيام بذلك. لا بد من حماية المدنيين.

وبالتوازي مع ذلك، نحتاج إلى زيادة ملحوظة في توفير المعونة والخدمات الأساسية المنقذة للحياة على نحو مستدام ودون عوائق لمنع وقوع كارثة إنسانية. ويشمل ذلك زيادة أنواع المعونة المسموح بها. وحالة شبكات الصرف الصحي والملاجئ مزرية في غزة علاوة على الافتقار إلى الخدمات الطبية، وهناك حاجة ماسة إلى لوازم الإيواء وأطقم النظافة الصحية والأدوية الحيوية. ونرحب بفتح معبر

كرم أبو سالم الآن لفحص شحنات المساعدات. ونحث إسرائيل على القيام بأكثر من ذلك وتفتح معبر كرم أبو سالم بالكامل للسماح بعبور البضائع حتى تصل الكميات الهائلة من المساعدات اللازمة إلى سكان غزة. وينبغي أن يشمل ذلك، كحدّ أدنى، تسهيل مرور 000 200 لتر من الوقود يوميا، وفق ما دعت إليه الأمم المتحدة. ومن الأهمية بمكان أن نتوصل إلى اتفاق على المزيد من الهدن الإنسانية المطلوبة بشكل عاجل، والاستفادة من العمل المحوري الذي اضطلعت به مصر وقطر والولايات المتحدة.

وبينما نعمل على وقف الكارثة الإنسانية في غزة، يتعين علينا أيضا العمل لتجنب التصعيد في الضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية المحتلة. ومما يثير القلق إعلان إسرائيل موافقتها على إقامة مزيد من المستوطنات في منطقة القناة السفلى من القدس الشرقية، في خطوة لن تؤدي إلا إلى زيادة التوترات في الضفة الغربية، في وقت تنصب فيه الجهود الدولية على منع نشوب المزيد من النزاعات. وأود أن أوضح أن المستوطنات غير قانونية بموجب القانون الدولي. فهي تشكل عقبة في طريق السلام وتقوض الإمكانية الفعلية لتطبيق حل الدولتين. ولا بد من التراجع عن ذلك القرار فورا.

فلنعمل معا من أجل تحقيق السلام والكرامة والأمن للإسرائيليين والفلسطينيين على حد سواء.

**السيد بيانغ** (غابون) (*تكلم بالفرنسية*): أشكر الأمين العام على عمله وجهوده من أجل دعم ميثاق الأمم المتحدة، نصا وروحا، في الحرب بين إسرائيل وحماس التي بلغ حجم العنف القاتل والدمار فيها أبعادا غير إنسانية. ونود أن نعرب عن تقديرنا العميق ودعمنا للأمين العام على اتخاذه الخطوة الهامة والمسؤولة بالاحتجاج بالمادة 99 من الميثاق.

ويجب على مجلس الأمن أن يستجيب دون مزيد من التأخير لنداء الأمين العام غير المسبوق، نظرا إلى نطاق الكارثة الإنسانية التي لا تطاق وتتواصل أمام أعيننا في ظل الحصار المفروض على غزة. ومن بالغ الأهمية أن نضاعف جهودنا للتوصل إلى وقف فوري لإطلاق النار بغية إنهاء المأساة في غزة. ونظرا لخطورة الحالة فيما يتعلق بالأمن الإقليمي والدولي فضلا عن خطر اتساع رقعة الأزمة، يجب أن نعيد إحياء الآمال التي انبثقت عن اعتماد المجلس للقرار 2712 (2023) في 15 تشرين الثاني/نوفمبر.

ما من مزايدات يمكن قبولها عندما يتعلق الأمر بإنقاذ الأرواح البشرية. وتدين غابون بشدة جميع الهجمات التي تستهدف السكان المدنيين وتدعو جميع الأطراف إلى التحلي بضبط النفس واحترام التزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني. وثمة حاجة ملحة اليوم أكثر من أي وقت مضى للتوصل إلى وقف لإطلاق النار لأسباب إنسانية. ويجب على المجلس أن يعمل بلا كلل لتحقيق ذلك إذا أردنا إنقاذ الأرواح البشرية، لا سيما أرواح الأطفال والنساء والمدنيين، في غزة والمنطقة. ونحث على إيصال المساعدات الإنسانية دون عوائق وبكميات كافية وفي ظل احترام حقوق الإنسان. كما نؤكد، مرة أخرى، على ضرورة إطلاق سراح جميع الرهائن، ونكرر أن استخدام المدنيين كدروع بشرية أمر غير مقبول، شأنه في ذلك شأن العمل العسكري الذي عاقب السكان المدنيين عقابا جماعيا. ونكرر ضرورة أن تحترم إسرائيل، في حقها في الدفاع عن نفسها، مبادئ التناسب والتمييز والحيطة.

ويجب على المجلس أن يُظهر التزاما أكبر بضمان المساءلة عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي التي ارتُكبت منذ هجمات حماس الوحشية في 7 تشرين الأول/أكتوبر والتي أدانها بلدي بشدة. وتعتقد غابون أن التوصل إلى حل للنزاع الإسرائيلي – الفلسطيني يرتهن باستئناف الحوار وبعملية السلام من أجل تحقيق حل الدولتين، اللتين تتعايشان بسلام على أساس حدود معترف بها دوليا. ويجب تنفيذ هذا الحل دون مزيد من التأخير وباستخدام قنوات لا غنى عنها هي الحوار والمفاوضات، مع اضطلاع الأمم المتحدة بدور مركزي في هذا المجال.

**السيد إيشيكاني** (اليابان) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر الأمين العام غوتيريش على إحاطته.

لقد انقضى أكثر من شهرين على الهجوم الإرهابي الوحشي الذي شنته حماس في 7 تشرين الأول/أكتوبر والذي أسفر عن مقتل أكثر من 1 200 شخص في إسرائيل واحتجاز نحو 250 رهينة، ولا يزال أكثر من نصفهم محتجزين. وندين مرة أخرى الهجمات الإرهابية التي شنتها حماس وغيرها من المقاتلين إدانة قاطعة، ونطالب بالإفراج الفوري وغير المشروط عن جميع الرهائن.

ومنذ ذلك الهجوم، تقاسي غزة واحدة من أشد الأزمات الإنسانية تدميرا في العالم. وتفيد التقارير بمقتل أكثر من 17 000 فلسطيني، معظمهم من النساء والأطفال، فضلا عن آلاف آخرين يقبعون تحت أنقاض المباني المدمرة. وهذه خسارة مروعة في الأرواح. وبينما يقترب الآن فصل الشتاء في غزة، باتت الشوارع ومرافق وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى مكتظة بالنازحين الجدد، ومنهم الكثير من الفارين للمرة الثانية. ومعظم السلع الأساسية غير متوفرة. وكما جاء على لسان الأمين العام، فإن الكابوس الذي يشهده قطاع غزة هو أزمة للإنسانية.

وتأخذ اليابان مأخذ الجد احتجاج الأمين العام بالمادة 99 من ميثاق الأمم المتحدة، وتحث أعضاء مجلس الأمن على منع وقوع كارثة إنسانية، وتدعو إلى إعلان وقف لإطلاق النار لأسباب إنسانية في ضوء الخسائر البشرية الفادحة في هذه الفترة القصيرة من الزمن. ونأسف أسفا عميقا لعدم إيصال أي مساعدات إنسانية كبيرة منذ انهيار الهدنة الإنسانية في الأسبوع الماضي. وإيصال الإمدادات الأساسية عبر معبر رفح وحده غير كاف على الإطلاق. وبطبيعة الحال، نرحب بموافقة إسرائيل على فتح معبر كرم أبو سالم لغرض الفحص والتفتيش. ومن الأهمية بمكان أيضا إنشاء آلية للرصد تحت سلطة الأمم المتحدة.

وتؤمن اليابان أنه لا يمكن للمجلس أن يبقى مكتوف الأيدي بينما تتدهور الحالة. فمن مسؤوليتنا أن نعالج هذه الحالة الإنسانية الخطيرة على الفور. وعلاوة على ذلك، هناك مخاوف جدية متزايدة بشأن احتمال امتداد النزاع إلى الضفة الغربية ولبنان وسورية والعراق والبحر الأحمر. ويمكن لهذه الحالة أن تجتاح بمنتهى السهولة منطقة مضطربة أصلا.

وفي هذا السياق، فإن موقف اليابان موقف واضح. ينبغي إيلاء الأولوية المطلقة للشواغل الإنسانية ويجب على جميع الأطراف التقيد بالقرار 2712 (2023). وعلاوة على ذلك، ثمة حاجة ملحة لأن يتكلم المجلس بصوت موحد – أيا كانت الصيغة اللغوية المستخدمة – لمنع استمرار تدهور الحالة الإنسانية. وخلاصة القول إن الأعمال العدائية يجب أن تتوقف فورا لفترة تمكن من القيام بعمليات إنسانية هادفة من أجل تجنب كارثة إنسانية.

ووحده حل الدولتين سيمكن الإسرائيليين والفلسطينيين من العيش في سلام دائم وآمن. واليوم يبدو ذلك الهدف بعيد المنال. فقد دُمرت غزة وستغدو مهمة إعادة الإعمار هائلة، كما سيتعين علينا أن ننظر في الترتيبات السياسية والأمنية التي ستُتخذ عندما يتوقف القتال. لكن يجب ألا ننسى أن السلام والتعايش ممكنان حتى في خضم الأزمة العصيبة الحالية .

السيدة أوبونغ – نتيري (غانا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود بداية أن أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة. وأتوجه بالشكر أيضا إلى الأمين العام على إحاطته وتدخلاته وجهوده للمساعدة في إيجاد حل للحرب الدائرة بين دولة إسرائيل وحركة حماس.

يشكّل استئناف الأعمال العدائية، الذي أعقب انتهاء الهدنة الإنسانية المؤقتة التي توسطت فيها دولة قطر والولايات المتحدة، مصدر قلق بالغ لدى غانا. ويساورنا القلق بنفس القدر إزاء التحدي المتمثل في الالتزام بروح الهدن الإنسانية والالتزام بالحفاظ على أرواح المدنيين والهياكل الأساسية المدنية، مما يجعل التوصل إلى وقف لإطلاق النار لأسباب إنسانية، كما دعا الأمين العام، ضروري على نحو أكبر الآن. وفي ذلك الصدد، نرحب بقرار الأمين العام تفعيل المادة 99 من ميثاق الأمم المتحدة، التي لم يحتج بها إلا أربع مرات في تاريخ الأمم المتحدة على مدى أكثر من سبعة عقود، وكان آخرها في عام 1989.

ونلاحظ أن النزاع الدائر بين إسرائيل وحركة حماس قد تسبب مع الأسف في خسائر فادحة في صفوف السكان المدنيين على كلا

الجانبين، ومن ثم فقد أسفر عن أزمة أمنية وإنسانية خطيرة، ليس في غزة فحسب، بل وفي إسرائيل والأراضي الفلسطينية المحتلة الأخرى. ومن المؤسف أن المدنيين وغير المقاتلين، لا سيما من يقيمون في قطاع غزة والضفة الغربية والمجتمعات المحلية الإسرائيلية على طول الحدود مع غزة، يتحملون وطأة هذا العنف. ويساورنا القلق لأن الحالة الإنسانية المتردية بالفعل في غزة قد تفاقمت بوتيرة سريعة في الأيام القليلة الماضية. ومما يؤسف له أن استخدام الأسلحة الثقيلة وقصف غزة قد زادا من صعوبة إمكانية وصول الجهات الفاعلة الإنسانية إلى العديد من المشردين داخليا، بمن فيهم كبار السن والنساء الحوامل والأطفال، الذين يواجهون تحديات كبيرة، بما في ذلك محدودية الوصول إلى الخدمات الأساسية من قبيل الرعاية الصحية والمياه النظيفة والكهرباء.

إن غانا، شأنها شأن جميع الوفود الأخرى، تشعر بالقلق إزاء قرار حكومة إسرائيل توسيع عملياتها البرية لتشمل جميع أنحاء قطاع غزة. فذلك القرار يعرض حياة السكان المدنيين في قطاع غزة المكتظ بالسكان لخطر جسيم. ونلاحظ أن تدمير الهياكل الأساسية الحيوية، بما في ذلك المدارس والمستشفيات، يزيد من معاناة المدنيين الأبرياء الذين وقعوا في مرمى النيران المتبادلة. ونضم صوتنا إلى النداء الذي وجهه الأمين العام وجميع أعضاء مجلس الأمن إلى قوات الأمن الإسرائيلية وحماس لإعطاء الأولوية لحماية المدنيين على كلا الجانبين واتخاذ تدابير كافية لكفالة ذلك، وفقا لمبادئ القانون الدولي الإنساني التي تنظم الاستخدام القانوني للقوة في النزاعات المسلحة. وتثير الحرب المستمرة شواغل أمنية وإنسانية معقدة تتطلب اهتماما فوريا من المجلس. ولا بد من معالجة الشواغل الأمنية لكل من إسرائيل والشعب الفلسطيني.

ويكتسي إقامة التعاون الدولي وإجراء المفاوضات الدبلوماسية المباشرة وإبداء كل من إسرائيل والسلطة الفلسطينية التزاما بالدخول في حوار صريح أهمية أساسية لمعالجة الأسباب الكامنة وراء النزاع وتحقيق سلام دائم لكل من الإسرائيليين والفلسطينيين. فتحقق الأمن لإسرائيل وإعمال حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف في وطنه يكمنان في الالتزام الراسخ بحل تفاوضي قائم على وجود دولتين على أساس حدود ما قبل عام 1967، تكون القدس عاصمتهما المشتركة. وندعو أعضاء المجلس ذوي التأثير المعتدل على كل من إسرائيل وحماس إلى استخدام جميع الوسائل الممكنة للاستجابة لنداءات المجتمع الدولي باتخاذ خطوات تفضي إلى تحقيق السلام والتسوية النهائية للنزاع.

وفي الختام، نود أن نؤكد من جديد اعتقادنا الراسخ بأنه لا يمكن تسوية قضية الشرق الأوسط إلا من خلال اتباع نهج شامل وجامع.

**السيد فرانسا دانيز** (البرازيل) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر الرئاسة على عقد هذه الإحاطة الحسنة التوقيت بناء على طلب الإمارات العربية المتحدة والاتحاد الروسي. وأتوجه بالشكر إلى الأمين العام على الإحاطة الهامة التي قدمها.

إن الحالة الإنسانية في غزة مروعة وغير مسبوقة. وقد احتج الأمين العام غوتيريش، للمرة الأولى منذ بداية ولايته، بالمادة 99 من ميثاق الأمم المتحدة لتنبيه مجلس الأمن، ولا يعني ذلك أن العالم قد سلم من النزاعات الخطيرة الدائرة في أماكن أخرى منذ ذلك الحين. ونشيد بمبادرة الأمين العام، التي تنقل نداء صريحا آخر لوقف إطلاق النار في غزة لأسباب إنسانية. وخلال الأسابيع القليلة الماضية، بعد أكثر من شهرين من النزاع، تضاعفت بشكل مبرر النداءات الداعية إلى وقف إطلاق النار لأسباب إنسانية الصادرة عن المجتمع الدولي والأمم المتحدة والجهات الفاعلة في المجال الإنساني وجميع أعضاء المجلس. وتشتد الحاجة الآن، منذ استئناف الأعمال العدائية، إلى وقف عاجل لإطلاق النار. وقد دفع النزاع النظام الإنساني الداعم لحياة المدنيين في غزة إلى نقطة الانهيار التام وغير المسبوق. وقد اقتلع أكثر من 80 في المائة من الفلسطينيين في غزة من ديارهم ويتزايد حرمانهم من الحد الأدنى الضروري للبقاء على قيد الحياة. وتلك أوضاع لا يمكن قبولها.

ونذكّر بالجهود التي بذلتها البرازيل في المجلس منذ بداية الأزمة، بما في ذلك خلال رئاستها له. وقد حظي مشروع القرار (S/2023/773) الذي قدمناه بتأييد الأغلبية الساحقة من أعضاء المجلس، بيد أن عضو دائما استخدم حق النقض ضده، كما كان الحال مع مشاريع القرارات

الأخرى. وقد دعا مقترحنا إلى إقامة هدن إنسانية فورية، من بين أحكام أخرى. وكان له أن ينقذ آلاف الأرواح لو كان قد اعتُمد في تلك المناسبة.

ولم تدخر البرازيل جهدا في الانضمام إلى المبادرات الدولية التي تدعم وقف إطلاق النار لأسباب إنسانية وكفالة حماية المدنيين. ولا نفتأ نُذَكّر بأنه لا يوجد مكان آمن في غزة. ويشكّل تكرار ذلك البيان المقلق للغاية، الذي يتفاقم جراء الخسائر البشرية المتصاعدة والفادحة الناجمة عن النزاع، جرس إنذار آخر للمجلس. ويجب أن نكثف جهودنا ونتصرف بمسؤولية للاستجابة للمأساة التي تتكشف. إن الحالة الإنسانية المأساوية لا تترك لنا أي بديل: فنحن بحاجة إلى وقف فوري للأعمال العدائية، ما دام ذلك ضروريا، من أجل إتاحة العمل الإنساني على النحو الملائم. ويجب تنفيذ كامل أحكام قرار مجلس الأمن 2712 (2023)، الذي اتخذه المجلس مؤخرا. وفي غياب ذلك، فإننا نخاطر، لا سيما المسؤولون عن أي فشل، بأن نكون متواطئين وأن يحكم علينا التاريخ بشكل سلبي جدا. ومن الصعب أن نعبر عن الإحباط الذي لا يزال الكثير منا يشعر به. ولا يعزى ذلك الإحباط إلى تقاعس المجلس فحسب. ونحث هنا جميع من يملكون سلطة التأثير على الجهات الرئيسية صاحبة المصلحة على إتاحة الظروف اللازمة ليتخذ المجلس إجراءات مجدية.

ومرة أخرى، من الضروري أن نؤكد مجددا ضرورة احترام الالتزامات بموجب القانون الدولي، لا سيما القانون الدولي الإنساني، في أي نزاع. ونذكّر بضرورة العمل وفقا لمبادئ التمييز والتناسب والضرورة والإنسانية. وتشكّل حماية السكان المدنيين والهياكل الأساسية المدنية التزاما بموجب القانون الدولي الإنساني، كما هو الحال بالنسبة لحظر تهجير المدنيين قسرا أو أخذ الرهائن. ونكرر الدعوة إلى إتاحة وصول اللجنة الدولية للصليب الأحمر إلى الرهائن. وكل ذلك ينطبق للأسف على الأعمال العدائية الحالية في غزة.

ما من موقف مبرر سياسيا وأخلاقيا تجاه المأساة المتفاقمة في غزة سوى العمل على حماية أرواح المدنيين الآن ومواصلة الضغط من أجل الإفراج الفوري وغير المشروط عن جميع الرهائن الذين لا يزالون محتجزين. فنحن، أعضاء المجلس، يقع على عاتقنا الآن أكثر من مجرد واجب أخلاقي. إن علينا أن نفعل كل ما في وسعنا لوقف هذه الكارثة الإنسانية. ومن شأن العجز عن أداء تلك المهمة أن يؤدي على الأرجح إلى سيناريو تتآكل فيه سلطة المجلس وشرعيته أكثر فأكثر، مما يثبت عجزه عن الاضطلاع بواجباته وفقا لميثاق الأمم المتحدة، على حساب السلم والأمن العالميين، كما شهدنا في الأيام الأخيرة.

ونتيجة لكل ما قلته للتو، سنصوت مؤيدين لمشروع القرار الذي ستقدمه الإمارات العربية المتحدة للتصويت عليه بعد ظهر اليوم (S/2023/970)، والذي نشارك في تقديمه.

**الرئيس** (*تكلم بالإسبانية*): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثل إكوادور.

في البداية، أود أن أشكر الأمين العام على بيانه هذا الصباح وأن أعيد تأكيد دعم إكوادور لعمله وعمل منظومة الأمم المتحدة بأسرها في هذا الوقت العصيب.

لقد تم، في يوم الأربعاء ولأول مرة منذ أكثر من 30 عاما، الاحتجاج بالمادة 99 من ميثاق الأمم المتحدة، ومن ثم السماح للأمين العام بتوجيه انتباه المجلس إلى أي مسألة يرى أنها قد تعرض صون السلم والأمن الدوليين للخطر. وقد فعل ذلك نظرا لضخامة الخسائر في الأرواح في غزة وإسرائيل في الشهرين اللذين أعقبا الهجمات الإرهابية التي شنتها حماس في 7 تشرين الأول/أكتوبر. فعل ذلك لأن الحالة تتدهور بسرعة ومن أجل منع حدوث انهيار تام وكارثة قد تكون لها عواقب لا رجعة فيها على السلام والأمن في المنطقة.

لقد كانت إكوادور واضحة في إدانتها القوية والقاطعة للهجمات الإرهابية الفظيعة غير المبررة التي ارتكبتها حماس، فضلا عن المطالبة بالإفراج عن جميع الرهائن فورا وبدون شروط. لقد فعلنا ذلك مرارا وتكرارا، في هذا المحفل وغيره من المحافل، ونفعل ذلك مرة أخرى اليوم. وكنا كذلك واضحين في التذكير بأن للشعب الفلسطيني حقا غير قابل للتصرف في تقرير المصير وفي تطلعاته المشروعة للعيش في أمن وحرية وعدالة وفرص وكرامة.

وأعربنا عن تضامننا مع إسرائيل ومع فلسطين، لأن جميع الأرواح غالية ولأننا نحزن على كل موت ولأنه لا مبرر للتسبب في الألم والموت للمدنيين الأبرياء. وقد أشرنا إلى أن لإسرائيل الحق في الدفاع عن سكانها، وأيضا الالتزام الذي لا مفر منه باحترام مبادئ القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني في ممارسة ذلك الحق. كما رفضنا استخدام المدنيين دروعا بشرية من قبل حماس. باختصار، كان موقفنا واضحا واستند إلى القانون الدولي وإلى الدفاع عن حياة الإنسان وكرامته. تلك هي المبادئ التي نسترشد بها في هذه المسألة وجميع المسائل، من دون ازدواجية في المعايير.

واتساقا مع تلك المبادئ واستجابة لنداء الأمين العام، نعتقد أن وقف إطلاق النار للأغراض الإنسانية ضروري تماما للتخفيف من حدة الحالة الرهيبة في غزة والحد من خطر انتشار أعمال العنف في المنطقة.

وللأسف، لا يمكن لأي إجراء يتخذه المجلس أن يعيد الأرواح التي فقدت. لكن يمكننا أن نحاول منع المزيد من المعاناة والمزيد من الألم والمزيد من الموت. فكل يوم وكل دقيقة وكل ثانية مهمة لأن كل حياة مهمة.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيسا للمجلس.

أعطي الكلمة لممثل مصر.

**السيد محمود** (مصر) (*تكلم بالإسبانية*): أهنئكم، السيد الرئيس، على توليكم رئاسة مجلس الأمن.

وأود الآن أن أتكلم باللغة العربية، لغتي الأم، إذ أنني أتكلم بالنيابة عن مجموعة الدول العربية.

(تكلم بالعربية)

أتحدث إليكم اليوم، باسم المجموعة العربية، مستحضرا التاريخ لأذكر الجميع بأن الأمم المتحدة التي نتحدث اليوم تحت رايتها أُنشئت من رحم معاناة بشرية هائلة أثناء الحرب العالمية الثانية وبهدف منع تكرارها. لقد وضعت الدول المؤسسة لميثاق الأمم المتحدة نصب أعينها أن الهدف الأسمى لهذه المنظمة والمهمة والواجب الأول لهذا المجلس الموقر – مجلس الأمن – هو ما نص عليه الميثاق – واقتبس:

”نحن شعوب الأمم المتحدة وقد آلينا على أنفسنا أن ننقذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب... وأن نؤكد من جديد إيماننا بالحقوق الأساسية للإنسان وبكرامة الفرد... وفي سبيل هذه الغايات اعتزمنا... أن نضم قوانا كي نحتفظ بالسلم والأمن الدولي.“

إن العالمين العربي والإسلامي، بل وكل الشعوب المحبة للسلام والعدل وكل صاحب ضمير حي بات ينظر لدور هذه المنظمة وهذا المجلس، وتحديدا في هذه الكارثة الإنسانية غير المسبوقة التي تحيق بالشعب الفلسطيني الأعزل، بكثير من الغضب والاتهام – نعم الاتهام والانتقاد – لغياب العدل والمساواة والإنصاف، بعد أن عجز المجلس لمدة شهرين عن أداء واجبه في وقف إطلاق النار. بل وبات فيه، مع الأسف، من يعرقل هذا الوقف ويمنعه في سابقة خطيرة ستؤثر حتما، إن لم تكن أثرت بالفعل، على مصداقية منظمة الأمم المتحدة في التعامل مع الأزمات الحالية والمستقبلية.

يحل اليوم مطلع الشهر الثالث للحرب على غزة، التي أسفرت حتى الآن عن مقتل أكثر من 000 17 ألف قتيل فلسطيني من أبرياء هذا الشعب الأبي الأعزل. 70 في المائة من هؤلاء الضحايا من النساء والأطفال. وهي نسبة تُكذِّب وبشكل فاضح الادعاء بأن هذه حرب على جماعة مسلحة. هي حرب للعقاب الجماعي والإبادة الجماعية – للأسف الشديد – للشعب الفلسطيني. حيث أدت الحرب إلى تدمير أكثر من 60 في المائة من المباني والمنشآت السكنية في القطاع، وتدمير وإلحاق الضرر بأكثر من 339 منشأه تعليمية و 26 مستشفى و 56 منشأه صحية أخرى و 20 مرفقا خاصا بالمياه والصرف الصحي و 121 مقرا حكوميا و 56 سيارة إسعاف و 100 مسجد، ناهيك عن استهداف الأمم المتحدة ذاتها التي لم تسلم من القتل والدمار بعد أن قتل من موظفيها ما يزيد عن 130 موظفا أمميا.

وأود هنا، باسم كل العرب، أن أشيد بشجاعة ونزاهة العديد من موظفي الأمم المتحدة سواء في الأرض الفلسطينية المحتلة أو

في مقر المنظمة – وعلى رأسهم الأمين العام للأمم المتحدة، السيد أنطونيو غوتيريش – على أدائهم مهامهم وواجباتهم وعلى مساعيهم الصادقة لمساعدة الشعب الفلسطيني وما يبدونه من شجاعة وإخلاص في الدفاع عن قيم هذه المنظمة العريقة رغم الاستهداف الإجرامي بحقهم ورغم المصاعب التي تفرضها إسرائيل القوة القائمة بالاحتلال على عملهم ورغم ما يتعرضون له من حملة إرهاب وتشويه.

المجموعة العربية تشد على أيديكم بكل قوة وتحي نزاهتكم، أنطونيو غوتيريش ولازاريني ولين هاستنغز وسيما بحوث ومارتن غريفيث وتور فينسلاند، وسنقف بجواركم طالما استمر وفاؤكم بواجباتكم وحفاظكم على قيم الأمم المتحدة.

تسجل المجموعة العربية أمامكم جميعا أن العدوان الإسرائيلي أفضى إلى نزوح أكثر من مليون ونصف المليون فلسطيني داخل قطاع غزة. 85 في المائة من سكان القطاع أجبروا قسرا على النزوح والعيش في ظروف بالغة الصعوبة في مقرات وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) والمدارس والمستشفيات وفي العراء – ظروف تمثل أبشع صور جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية، التي تهدف بشكل واضح وبكل الأسف لمحاولة القضاء على الشعب الفلسطيني وتصفية قضيته.

في الضفة الغربية والقدس الشرقية أيضا تتصاعد جرائم المستوطنين تحت نظر وحماية الجيش الإسرائيلي، حيث أصبحنا أمام عملية قتل ممنهج بحق أبناء الشعب الفلسطيني الذي سقط منه بالضفة الغربية والقدس الشرقية، منذ تشرين الأول/أكتوبر الماضي، ما يزيد عن 250 قتيلا شهيدا، علاوة على العديد من النازحين، بسبب التوسعات الاستيطانية والاستيلاء على البيوت وهدم المنشآت وهجمات المستوطنين الإرهابية. وتسجل المجموعة العربية أن هذا الاحتلال الغاشم يتمادى في غيه أيضا بالهجوم المتكرر على كل من سورية ولبنان... وتسجل المجموعة العربية أن هذا الاحتلال الغاشم يتمادى في غيه بشن هجمات متكررة على كل من سورية ولبنان والتي يستهدف خلالها القرى الأمنة في جنوب لبنان والجيش اللبناني والصحفيين الذين ينقلون الحقائق، تحت ذرائع واهية وبشكل قد يجر المنطقة بأسرها لمواجهة إقليمية واسعة النطاق.

وتدعو المجموعة العربية مجلس الأمن للنهوض بواجباته ومسؤولياته تجاه حفظ السلام والأمن الدوليين، وتطالبه في هذا السياق، بوقف إطلاق النار الإنساني فورا وفقا لمشروع القرار العربي المطروح أمامكم S/2023/970 من أجل حقن الدماء. ويشكل ذلك فرصة للمجلس لإنقاذ ما يمكن إنقاذه بعد ستين يوما من اندلاع الحرب.

كما ندعو المجلس أيضا للتعامل الحثيث مع الوضع الإنساني المأساوي في قطاع غزة. وقد وضعت الإمارات العربية المتحدة، العضو العربي في مجلس الأمن، قيد نظركم مشروع قرار إنساني آخر بهدف دفع تدفق المساعدات الإنسانية إلى المدنيين الفلسطينيين العزل عبر كافة المعابر.

وهنا تشدد المجموعة العربية مجددا بأن المطالبة بوقف إطلاق النار وفتح المعابر والسماح بعبور المساعدات الإنسانية ليست استرحاماً أو استعطافاً، ولكنه حق أصيل من حقوق المدنيين رسخته الأطر القانونية الدولية والمبادئ المتعارف عليها لحقوق الإنسان. كما أنه واجب والتزام سياسي وقانوني وأخلاقي يقع على عاتق مجلس الأمن والمجتمع الدولي.

إن العرب هم الذين بادروا بالسلام مع إسرائيل، وأعربوا لعقود طوال عن تمسك وتطلع للحل السلمي، وذلك رغم رفض إسرائيل التجاوب مع دعاوى السلام، ورغم الجرائم الإسرائيلية المتكررة ضد المدنيين، ورغم التطرف الفكري والعقائدي المتصاعد في إسرائيل. وما زال العرب متمسكين بالسلام، لأنهم يدركون جيداً، كأصحاب حضارة عريقة، أن العنف لن يؤدي للسلام، وأن الإبادة لن تنجح في تصفية قضية شعب، وأن الحوار والتعايش السلمي هو السبيل الوحيد للاستقرار في المنطقة، وهو ما يدفعنا بعد أن نوقف تلك الحرب المدمرة للتمسك باستئناف العملية السياسية في أسرع وقت بهدف تحقيق السلام العادل والشامل في منطقة الشرق الأوسط، من خلال إنشاء الدولة الفلسطينية على حدود 4 حزيران/يونيه 1967 وعاصمتها القدس الشرقية.

**الرئيس** (*تكلم بالإسبانية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة قطر.

**السيدة آل ثاني** (قطر): ألقي هذا البيان باسم الدول الأعضاء بمجلس التعاون لدول الخليج العربية، وهي دولة الإمارات العربية المتحدة، ومملكة البحرين، والمملكة العربية السعودية، وسلطنة عمان، ودولة قطر، ودولة الكويت.

بدايةً نشكركم على عقد هذا الاجتماع، كما ونشكر الأمين العام للأمم المتحدة على مشاركته القيمة.

في ظل التطورات الخطيرة التي يشهدها قطاع غزة، فإن دول مجلس التعاون تدين العدوان الإسرائيلي، وتحمّل إسرائيل المسؤولية القانونية عن اعتداءاتها المستمرة التي طالت المدنيين الأبرياء، وأسفرت عن قتل آلاف المدنيين في قطاع غزة، معظمهم من النساء والأطفال، في انتهاك صريح للقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني.

وترفض دول مجلس التعاون أي مبررات وذرائع لوصف العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة بأنه دفاع عن النفس. وتطالب دول مجلس التعاون المجتمع الدولي باتخاذ الإجراءات اللازمة، ضمن القانون الدولي، للرد على ممارسات الحكومة الإسرائيلية غير القانونية وسياسة العقاب الجماعي التي تنتهجها ضد سكان غزة، وتوفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني الشقيق. كما نرفض الإجراءات الإسرائيلية التي تهدف لتشريد سكان غزة أو تهجيرهم.

وتدين دول مجلس التعاون استهداف قوات الاحتلال للمنشآت المدنية والبنية التحتية، بما فيها المستشفيات والمدارس ومخيمات اللاجئين، بالإضافة إلى قتل الصحفيين، وكذلك استهداف المنشآت الدولية ومقر اللجنة القطرية لإعادة إعمار غزة. وتؤكد أن الحصار الإسرائيلي يخالف القانون الدولي الإنساني وقرار مجلس الأمن رقم 2417 (2018) الذي يدين المنع غير القانوني من إيصال المساعدات الإنسانية، ويدين استخدام تجويع المدنيين كأسلوب من أساليب القتال.

وتشيد دول مجلس التعاون بنجاح جهود الوساطة التي بذلتها دولة قطر بالتعاون مع جمهورية مصر العربية والولايات المتحدة للتوصل إلى الهدنة الإنسانية وتمديدها، التي سمحت بتبادل الأسرى وإيصال المساعدة. وتعرب عن الأسف لتوقف الهدنة، وتدين توسع الهجمات الإسرائيلية وامتدادها إلى جنوب غزة، بما يهدد حياة الملايين من النازحين، وتعرب عن القلق البالغ حيال توقف العديد من الوكالات الأممية والمنظمات الإنسانية عن أنشطتها بسبب نفاد الموارد ونقص الوقود وغياب الأمن.

**إننا نرحب باعتماد قرار مجلس الأمن رقم** (2023) 2712 الذي يدعو إلى إقامة هُدن وممرات إنسانية عاجلة ممتدة في جميع أنحاء قطاع غزة، ونطالب بضرورة الالتزام بتنفيذه بالكامل، ونتطلع إلى سرعة وضع الآليات الملائمة لمراقبة تنفيذه. كما نشيد بالخطوة التي اتخذها الأمين العام بتوجيه رسالة إلى مجلس الأمن (S/2023/962) بموجب المادة 99 من ميثاق الأمم المتحدة، طالب فيها المجلس بإعلان وقف إنساني عاجل لإطلاق النار. وفي هذا الصدد، نشدد على أن مسؤولية المجلس بموجب ولايته وفق الميثاق، تحتم أن يطالب بوقف إنساني فوري لإطلاق النار، وأن يطالب الأطراف بالامتثال لالتزاماتهم بموجب القانون الدولي، بما فيه القانون الدولي الإنساني، لا سيما بخصوص حماية المدنيين. ولذلك فإننا ندعو المجلس إلى أن يعتمد اليوم القرار المقدم من قبل الإمارات العربية المتحدة باسم المجموعة العربية.

وبالإضافة إلى ذلك، تطالب دول مجلس التعاون بالوقف الفوري لإطلاق النار، وضمان توفير وصول المساعدات الإنسانية والإغاثية والاحتياجات الأساسية الكافية دون عوائق إلى محتاجيها، في جميع أنحاء قطاع غزة، واتخاذ الخطوات الكفيلة بتسريع إدخال المساعدات بشكل مباشر، إضافة إلى استئناف إمدادات الكهرباء والمياه، والسماح بدخول الوقود والغذاء والدواء.

لقد سارعت دول مجلس التعاون إلى تقديم المساعدات الإنسانية الإغاثية للأشقاء في غزة، إضافة إلى الدعم المالي المستمر لتلبية الاحتياجات الإنسانية، ودعم أنشطة الأمم المتحدة، وخاصة وكالة الأونروا، التي ازدادت احتياجاتها في ظل الدور المحوري الذي تؤديه خاصة في ضوء الاعتداءات الإسرائيلية على منشآتها وموظفيها. وبهذا

الخصوص، ندعو المجتمع الدولي إلى زيادة الدعم الإنساني العاجل لصالح نداءات الأمم المتحدة الإنسانية ووكالة الأونروا.

تؤكد دول مجلس التعاون على مواقفها الثابتة من مركزية القضية الفلسطينية، وإنهاء الاحتلال الإسرائيلي، ودعمه لسيادة الشعب الفلسطيني على جميع الأراضي الفلسطينية المحتلة، منذ حزيران/يونيه 1967، وتأسيس الدولة الفلسطينية المستقلة، وعاصمتها القدس الشرقية، وضمان حقوق اللاجئين، وفق مبادرة السلام العربية، وقرارات الشرعية الدولية، مؤكدةً على ضرورة مضاعفة جهود المجتمع الدولي لحل الصراع، بما يلبي جميع الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني الشقيق، وفق تلك الأسس. وفي هذا الإطار، تدعم دول مجلس التعاون مبادرة المملكة العربية السعودية والاتحاد الأوروبي وجامعة الدول العربية لإحياء عملية السلام في الشرق الأوسط بالتعاون مع جمهورية مصر العربية والمملكة الأردنية الهاشمية. كما تدعو مجلس الأمن إلى إصدار قرار باستكمال الاعتراف الدولي بدولة فلسطين المستقلة، وأن تنال العضوية الكاملة في الأمم المتحدة.

ختاماً، نغتنم هذه الفرصة لنعرب مجدداً عن وقوف دول مجلس التعاون مع الشعب الفلسطيني الشقيق أثناء هذه المحنة الراهنة، ودعمها لثباته على أرضه، وتضامنها التام معه إلى حين حصوله على جميع حقوقه المشروعة.

**الرئيس** (*تكلم بالإسبانية*): أعطي الكلمة الآن لممثل إندونيسيا.

**السيد ناصر** (إندونيسيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أتكلم بالنيابة عن بنغلاديش وتركيا وتيمور – ليشتي وماليزيا وملديف وناميبيا، وبلدي إندونيسيا.

في أحد مواسم الخريف، وقف العالم متفرجاً على مقتل أكثر من 16 000 شخص في غزة. لقد تم القضاء على عائلات وأجيال بأكملها، بما في ذلك أكثر من 6 000 طفل. وآخر العبارات المستخدمة لوصف الحالة التي تواجه النساء والأطفال الأبرياء في غزة هي "ظروف كارثية". وإن القول بأن هذا قد ترك أثراً في ضميرنا الجماعي هو تقليل من شأن ذلك. إذا فشلنا في العمل، فإن التاريخ سيحكم علينا بوصفنا متواطئين في الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية. وعندما تعهد العالم "بعدم تكرار ذلك أبداً" قبل أكثر من 75 عاماً، لم يكن المقصود به أعراقاً معينة أو مجموعة دينية معينة؛ كان المقصود حماية كل شخص في العالم. كان ذلك لإنقاذ البشرية.

ونؤيد تأييداً تاماً رسالة الأمين العام الأخيرة إلى أعضاء مجلس الأمن (S/2023/962) التي يدعو فيها إلى وقف إطلاق النار لأسباب إنسانية. وفي المناقشة المفتوحة التي أجراها المجلس في 24 تشرين الأول/أكتوبر (انظر S/PV.9451)، أكدنا أن الوقف الفوري لإطلاق النار أمر حيوي إذا أردنا إنهاء الفظائع والحالة الإنسانية المتدهورة. وهذا أقل ما ينبغي للمجلس أن يفعله إذا أردنا حقاً أن نتمسّك بحقوق الإنسان وبإنسانيتنا. ولهذا السبب سنكون فخورين بالمشاركة في تقديم مشروع القرار بشأن وقف إطلاق النار لأسباب إنسانية. ونحثّ المجلس على اعتماده اليوم. وفي هذا الصدد، أود أن أتناول ثلاث نقاط:

أولاً، أطلب إلى المجلس أن يتعاطف مع البشرية. إنه يجب أن يركز على المدنيين الأبرياء – النساء والأطفال والعجزة. بكم روحاً وكم طفلاً آخرين يجب أن نضحي؟ وكم عدد الأشخاص الذين يجب أن يموتوا قبل أن يتوقف هذا الهجوم الذي لا يرحم – 20 000، 50 000، 100 000؟ استمعوا إلى المناشدة الجماعية للمجتمع العالمي. أوقفوا الهجوم على النساء والأطفال في غزة. ودعوا المساعدات الإنسانية الكافية تدخل إلى جميع أنحاء غزة.

ثانياً، قد لا تكون أخطار امتداد النزاع إقليمية فحسب، بل قد تكون عالمية أيضاً. يتم بث الوضع في غزة على مدار الساعة، دون رقابة، من خلال وسائل التواصل الاجتماعي والقنوات الإلكترونية. ويشاهد العالم فزعاً النساء والأطفال وهم يقعون ضحايا أبرياء في نزاع مدمّر. ولا يسعنا أن نسمح للعناصر المتطرفة بحمل السلاح في أجزاء مختلفة من العالم، أو حتى أن نغذّي نزعة التطرّف عند المعتدلين.

وأخيراً، دعونا نؤكد من جديد التزامنا بالتمسك بالقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني برمتهما. فلا يمكن أن تكون هناك معايير مزدوجة في كيفية دعمنا للقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني

والمساءلة. وينبغي تطبيقهما بالتساوي على جميع البلدان، كبيرها وصغيرها. ولا يمكن أن يكون هناك معيار مزدوج بشأن الإنسانية. ولتلك الأسباب، نناشد أعضاء المجلس أن يفعلوا الصواب. يجب أن يوقفوا الأعمال اللاإنسانية ضد الفلسطينيين وأن يصغوا إلى ضمائرهم. فلنختر السلام بدلاً من النزاع، والرحمة بدلاً من القسوة، والوحدة بدلاً من الانقسام. فلنعمل على إحلال السلام في فلسطين وإسرائيل. ولنعالج السبب الجذري ونجعل من حل الدولتين حقيقة واقعة.

**الرئيس** (*تكلم بالإسبانية*): أعطي الكلمة الآن للسيدة سامسون.

**السيدة سامسون** (*تكلمت بالإنكليزية*): يؤيد الاتحاد الأوروبي دعوة الأمين العام لمجلس الأمن إلى العمل على تفادي وقوع كارثة إنسانية في غزة وانهيار منظومة العمل الإنساني هناك. ولا بد من اتخاذ إجراءات عاجلة لضمان حماية جميع المدنيين. ويأسف الاتحاد الأوروبي لوقوع عدد كبير من الضحايا المدنيين، وغالبيتهم من النساء والأطفال. ونشيد بالجهود القوية التي تبذلها الأمم المتحدة وجميع الجهات الفاعلة في المجال الإنساني لتقديم المعونة المنقذة للحياة في ظروف بالغة القسوة. ونأسف لوفاة رقم قياسي من موظفي الأمم المتحدة وغيرهم من العاملين في المجال الإنساني، الذين دفعوا أغلى ثمن. يكتسي الاحترام الكامل للقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني من جانب جميع الأطراف أهمية قصوى. ونحثّ جميع الأطراف على احترام تلك المبادئ ونشير إلى أنه يجب أن تكون هناك مساءلة عن انتهاكات القانون الدولي.

يدعو الاتحاد الأوروبي إلى التنفيذ العاجل للقرار 2712 (2023) ويدعم دعوته إلى هدنة وممرات إنسانية فورية وممتدة في جميع أنحاء قطاع غزة لعدد كاف من الأيام لتمكين وصول المساعدات الإنسانية بشكل كامل وسريع وآمن ودون عوائق، بما يتفق مع القانون الدولي الإنساني. فالسكان المدنيون في حاجة ماسة إلى الغذاء والماء والوقود والكهرباء والرعاية الطبية، فضلاً عن مأوى آمن. ونأسف لأن المعونة الإنسانية المسموح بدخولها منذ انتهاء الهدنة الإنسانية انخفضت عن مستويات لم تكن أصلاً كافية. ومن الملحّ استعادة إمكانية الوصول إلى تلك الضروريات بمعدل كاف لتلبية المستوى المرتفع جداً من الاحتياجات، وندعو إلى إنشاء محاور إضافية لإدخال المعونة المنقذة للحياة إلى غزة. ويقف الاتحاد الأوروبي على أهبة الاستعداد لمواصلة دعمه، وقد زاد بالفعل مساعداته الإنسانية إلى أكثر من 100 مليون يورو. وسيواصل الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء العمل عن كثب مع الشركاء الدوليين والأمم المتحدة والوكالات الأخرى، فضلاً عن بلدان المنطقة.

لا يوجد مبرر للإرهاب. وقد أدان الاتحاد الأوروبي بأشد العبارات الممكنة الهجمات الإرهابية الوحشية والعشوائية التي تشنها حماس في جميع أنحاء إسرائيل. ولإسرائيل الحق في الدفاع عن نفسها بما يتماشى مع القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني. ويجب إطلاق سراح جميع الرهائن فوراً، ويجب السماح للجنة الدولية للصليب الأحمر بالوصول إليهم والسماح لها بتقديم الدعم الطبي اللازم لهم.

ويواصل الاتحاد الأوروبي بذل جهوده مع شركائه لمنع التصعيد في المنطقة، وما فتئنا نتواصل لهذه الغاية مع إسرائيل والسلطة الفلسطينية، فضلاً عن الشركاء الإقليميين والدوليين الآخرين. وندعو الأطراف الفاعلة في المنطقة إلى الامتناع عن أي عمل يمكن أن يزيد من تفاقم الحالة. ويجب أن تحظى السلطة الفلسطينية بدعم من جميع أعضاء المجتمع الدولي، ويجب إعادة تنشيطها لتعود في نهاية المطاف إلى حكم غزة بوصفها هيئة الحكم الفلسطينية الشرعية المسؤولة عن الأرض الفلسطينية المحتلة بأكملها. إن وجود مؤسسات فلسطينية ديمقراطية تقوم على احترام سيادة القانون وحقوق الإنسان أمر بالغ الأهمية للشعب الفلسطيني.

ويشجب الاتحاد الأوروبي تزايد عنف المتطرفين من المستوطنين في الضفة الغربية، ويودّ أن يذكّر الجميع بأن على إسرائيل واجب حماية المدنيين في الضفة الغربية، ومحاسبة الجناة، وضمان تدخل جيش الدفاع الإسرائيلي. علاوة على ذلك، وتماشياً مع التزام الاتحاد الأوروبي بتنفيذ القرار 2334 (2016)، وتذكيراً بأن المستوطنات غير قانونية بموجب القانون الدولي وتشكل عقبة أمام السلام وتهدد

باستحالة بلوغ حل الدولتين، يكرر الاتحاد الأوروبي معارضته الشديدة لسياسة الاستيطان الإسرائيلية والإجراءات المتخذة في هذا السياق. ويشدد الاتحاد الأوروبي على أن الحل المستدام الوحيد الذي سيجلب الأمن إلى الشرق الأوسط هو السلام. والاتحاد الأوروبي على استعداد للإسهام في إحياء عملية سياسية على أساس حل الدولتين، بما في ذلك من خلال جهود يوم السلام. ونرحب بمبادرات السلام والأمن الدبلوماسية ونؤيد عقد مؤتمر دولي للسلام قريباً.

*رُفعت الجلسة الساعة 12/40.*